Al-Quntar Journal for Humanitarian and Applied Studies

Philosophy and Foresight Science Series

السودان: و اقع التغيرات السياسية الأيديولوجية و انعكاساتها في الفترة من (1969 - 2025)

دراسة تحليلية نقدية

د.إبراهيم محمد علي حسبو

أستاذ المناهج وطرق التدريس المشارك|كلية التربية جامعة النيل الأزرق|الدمازين|السودان|

E- mail: alihasabo090277@gmail.com

تاريخ الارسال2025/5/21 تاريخ القبول 2025/7/9 تاريخ النشر2025/7/30

الملخص: تناولت الدراسة واقع التغيرات السياسية الأيديولوجية في الدولة السودانية وانعكاساتها على وسائل التغير الأيديولوجي من(1969- 2025) هدفت التعرف على واقع التغيرات السياسية الأيديولوجية، وانعكاساتها، وتتلخص أهميتها في الكشف عن أهم وسائل التغير الأيديولوجي. ودوافع توظيفها في التغير المجتمعي. واستخدمت المنهج التاريخي والصفي التحليلي، وتوصلت النتائج إلى تأكيد واقع التغير السياسي الأيديولوجي من(1969-2025) وأن أهم وسائل التغيير الأيديولوجي هي: "التعليم، والإعلام"، وأن أهم انعكاسات التغيير الأيديولوجي: صراعات سياسية أيدولوجية مستمرة حول السلطة أدت إلى عدم الاستقرار السياسي، عدم وجود فلسفة تربوية وإعلامية محايدة تركت المجال واسعا أمام النخب الأيديولوجية الحاكمة لوضع سياسات خاصة بها من أجل غرس قيمها الأيديولوجية وتنشئة الناشئة وتربيتهم عليها. استمرار التغيرات في الأنظمة السياسية الحاكمة بسبب الصراع حول السلطة؛ أظهرت هشاشة وضعف في المرجعيات الأيديولوجية أدت إلى انشقاقات وظهور أيديولوجيات متعددة ومتنافرة، تتصارع بينها حول السلطة أدت إلى دويل مشكلات الدولة السودانية.

الكلمات المفتاحية: الأيديولوجيا، النخب الحاكمة، التغيير المجتمعي.

Abstract :The study addresses the reality of political and ideological changes in Sudan, and their implications for the means of ideological change over the period (1969 -2025). It aims to identify the nature of political and ideological transformations and their implications. Its importance lies in identifying the most prominent instruments of ideological change, as well as the motives behind employing such changes to drive social transformations. The study adopted a historical and descriptive approach. The results confirmed the reality of political and ideological transformations during the period (1969 - 2025), and that the most significant instruments of ideological change were "education and media". Among the most important implications of ideological change were the continuous ideological and political conflicts over power, which led to political instability, and the absence of a neutral educational and media philosophy. This vacuum left a wide space for the ruling ideological elites to set their own policies in order to implant their values and raise younger generations accordingly. The ongoing transformations in the ruling political systems-driven by power struggles-exposed the fragility and weakness of ideological foundations. This resulted in divisions and the emergence of multiple and conflicting ideologies, whose rivalry over power contributed to the internationalization of the Sudanese state's internal problems.

Keywords: Ideology, ruling elites, social transformation.

المقدمة:

تتعدد المشكلات في الدولة السودانية بتعدد الأيديولوجيات النخبوية، وكثرة التغييرات السياسية؛ والأمر الذي يزيد الموقف المشكل تعقيداً، هو أن هذه الأيديولوجيات النخبوية المتعددة لا يوجد بينها أدنى درجة من التوافق، والنتائج التي ترتبت على عدم استقرار سياسي في الدولة السودانية منذ استقلالها 1956 حكومة "الأمل"2025. فالملاحظ عندما يحدث أي تغيير لنظام سياسي في هذا البلد، يصاحبه تغيير في السياسات التعليمية، ولإعلامية ليحل محلهما سياسات جديدة بموجبها تتغير النظم التعليمية والإعلامية تغيير كلي يشمل كافة عناصر النظم التعليمية، والإعلامية:(مدخلات، عمليات، مخرجات، تغذية رجعة)، يحدث ذلك التغيير ليتماشى مع أيدولوجية النخبة الحاكمة الجديدة وفلسفتها التربوية، ورؤيتها الإعلامية، وليس لمقتضيات الجودة والتحسين في هاتين المؤسستين، علماً بأن السودان يتميز بتعددات حزبية سياسة ليس لها مثيل في الأقطار المجاورة، وتأسيساً على التغيير بدوافع التوافق الأيديولوجي، نتج عن مؤتمر التعليم في أكتوبر 1969 تغيير جوهري في السياسات التعليمية تم بموجبها تغيير السلم التعليمي من(4 – 4- 4) إلى(6 – 3 - 3)، والتغيير الجوهري الثاني تم في مؤتمر سياسات التعليم الذي عقد في العام(1992) تحت شعار "إصلاح السودان في إصلاح التعليم"، والذي تمخض عنه تغيير السلم التعليمي من(6 – 3 – 3)، وهي (الابتدائي والمتوسط، والثانوي العالي) إلى مرحلتين، بإلغاء المرحلة المتوسطة، والتحول من التعليم الابتدائي "ست سنوات" إلى التعليم الأساس "ثماني سنوات"، والإبقاء على المرحلة الثانوية مع إدخال بعض التعديلات في أنواعها، وقد تم هذا التغيير بناء على أيديولوجية النخبة الحاكمة في عهد الإنقاذ وهي رؤيتها الإسلامية لسياسات التعليم، ووفقاً لذلك فقد جاء في ورقة السياسات والمناهج التي قدمت في مؤتمر سياسات التربية والتعليم تحت شعار إصلاح السودان في إصلاح التعليم المنعقد في 17 سبتمبر1990م: "والفلسفة التي ندعو لها هي التي تسعى لبناء أمة ترتبط بأصولها الحضارية وقيمها ومعتقداتها الدينية ... ولذلك نعتقد أن الغاية الأولى للتعليم يجب أن يكون محورها العمل على ترسيخ العقيدة الدينية عند النشء، وبناء السلوك الفردي والجماعي على هدي تعاليم الدين" (محمود، وسليمان، 1990، ص81). وبناء على ذلك صممت المناهج وفقاً للفلسفة التربوية المعلنة، وعند تغيير نظام الإنقاذ في العام 2019 أيضاً تم تغيير السياسات التعليمية السابقة بسياسات تعليمية أخرى تبعاً للرؤية والفلسفة التربوية التي يراها قادة ثورة 19 ديسمبر؛ وهذا الذي للسياسات التعلمية تتزامن مع السياسات الإعلامية، فيلاحظ الباحث من سرديات تغيير السياسات التعليمية المتقدمة، أنه ليس هناك فلسفة تربوية محددة تنبني عليها سياسات التعليم، وهذا ما دفع بأحد خبراء التربية في السودان إلى الإقرار بأنه "منذ أن بدأ التعليم النظامي في السودان عام 1899 إلى 1956 لم تطبق فلسفة تربوية واضحة ومحددة المهام، ولم تكن هناك فلسفة تربوية بالمعنى الدقيق لكلمة فلسفة، واعتمد التعليم على الأسس التي وضعها المستعمر البريطاني في الفترة ما بين 1899 إلى 1956، استقلال السودان" (البشير،2005، ص88) .

فالواضح للباحث من هذا السرد التاريخي، أن سياسات التعليم ولإعلام في السودان لا تقوم على أسس فلسفية محددة توجه مسارهما، وإنما تقوم على سياسات تنطلق من أيديولوجيا النخب الحاكمة التي لا تجمع بينها أي قاسم مشترك أو البناء مترابط، وهذه التغيرات الأيديولوجية كما يراها الباحث قد أدت إلى تغيير وظيفة التعليم والإعلام الذي يسير معه جنباً إلى جنب في البناء المعرفي والسلوكي المجتمعي؛ ولذلك يقوم بإجراء هذه الدراسة للكشف عن دوافع النخب الأيديولوجية من وراء تغييرها للنظم السياسات التعليمية

والإعلامية عند وصول أيٍ منها إلى سدة الحكم في الدولة السودانية، وانعكاسات ذلك على التعليم والإعلام في الفترة من(1969– 2025). ومن ثم تقديم توصيات بمعالجة السلبيات.

مشكلة الدراسة:

لقد شهدت الدولة السودانية العديد من التغيرات في نظمها السياسية، سواء كانت بالثورات الشعبية، أو بالانقلابات العسكرية؛ ومن خلال متابعة الباحث لحركة النخب الأيديولوجية الحاكمة في السودان وتدافعها حول السلطة، يلاحظ أنها "أي النخب الأيديولوجية" عند تولي أي منها سلطة الحكم، سرعان ما تتجه نحو المؤسسات التعليمية والإعلامية، لتغيير سياساتها ونظمها البنيوية أولاً، ثم تتجه إلى تغيير المؤسسات الأخرى، ومن خلال استقراء الباحث للسجل التاريخي لمثل هذه التغيرات يلاحظ أنها دائما تنطلق من مرجعيات أيديولوجية حزبية سياسية، أو عقائدية دينية؛ لتحقيق أهداف سياسية محددة، وليس لها أدنى دوافع إصلاحية ترتبط بإصلاح المؤسسات التعليمية أو الإعلامية؛ ففي جانب التعليم أثبتت دراسة بدران(2015) أن التغيرات السياسية التي تعقب الثورات والتحولات الاجتماعية والسياسية، بسبب الصراعات أياً كان نوعها: سياسي، أو ديني، تسيطر على التعليم باعتباره أحد أهم أجهزة الدولة الأيديولوجية ووسيلة أداة ناجحة للسيطرة من خلال التعليم وتحديداً المقررات الدراسية لنشر الفكر والثقافة الجديدة لأصحاب تلك التغيرات السياسية التي حدثت. وفي جانب الإعلام؛ فقد أثبتت دراسة إبراهيم(2021) أن القنوات الفضائية الإخبارية ترتكز في عملية الإنتاج الإخباري في منطلقها الرئيسي على الأيديولوجيا الفكرية والسياسية للدولة مالكة القناة أو الممولة لها. فالمؤسسات التعليمية والإعلامية تعد من أهم وسائل الإصلاح المجتمعي، إلا أن ما يلاحظه الباحث عندما يطالها يد التغيير تتبدل وظيفتها الأساسية التي تتحدد في تغيير السلوك وتكوين الاتجاهات المرغوبة، إلى غرس القيم الأيديولوجية التي يود لها النخب الحاكمة أن تسود في المجتمعات السودانية؛ وبالتالي تكون دوافع التغيير الأساسية هي السعي نحو تغيير الأيديولوجية المجتمعية لتتماشى مع مبادئها السياسية أو العقائدية الدينية وتركيز كافة الأنشطة التعلمية/التعليمية عليها، وإهمال الوظيفة المعرفية والثقافية التي يرجى تحقيقها من وراء العملية التعليمية والإعلامية؛ الأمر الذي يؤدي إلى ضعف العملية التعليمية سواء على مستوى الأداء المدرسي، أو على مستوى المخرجات التي لا تفي بمتطلبات سوق العمل، وتبعاً لذلك يكثر الحديث من قبل أصحاب المصلحة المشتركة عن عدم صلاحية التعليم في تحقيق الأهداف المرغوبة، ومن ثم المناشدة بتغييره، ومن الشواهد على ذلك؛ أكدت الدراسات "أن السلم التعليمي الذي أجيز في مؤتمر سياسات التعليم عام1990، لا يلبي طموحات معظم التربويين والمواطنين في تقديم تعليم جيد النوعية، وأنه أظهر قصور واضح يرتبط بالكفاءة التعليمية التي من مؤثراتها "الإعادة، والتسرب، والرسوب". وبعد ثورة 19 ديسمبر قام المسؤولون عن التعليم بإلغاء نظام التعليم الأساسي الذي أجيز في مؤتمر سياسات التعليم، والعودة إلى السلم التعليمي القديم المجاز في عام 1969 والذي يقسم المراحل التعليمية(6 – 3 - 3)، علماً بأن هذا الإلغاء لم يكن لتحسين مخرجات التعليم بقدر ما هو السعي إلى تغيير أيديولوجي مجتمعي من خلال توظيف وسائل معينة. وبناءً على هذه الملاحظات يقوم الباحث بإجراء هذه الدراسة للكشف عن دوافع التغير في النظم السياسية الحاكمة، وانعكاساتها على وسائل التغيير الأيديولوجي الفترة من(1969 – 2025)؛ ومن ثم تقديم مقترحات لمعالجة السلبيات.

أسئلة الدراسة:

ويمكن أن تتضح مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيس التالي: ما واقع التغيرات السياسية الأيديولوجية من(1969- 2025)؟ ومن السؤال الرئيس تتفرع الأسئلة التالية:

- ما أهم وسائل التغير السياسي الأيديولوجي في الفترة من(1969-2025)؟
- ما أهمية "التعليم والإعلام" في التغير السياسي الأيديولوجي من(1969- 2025)؟
- ما انعكاسات التغير السياسي الأيديولوجي من(1969 – 2025)؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- التحقق عن واقع التغيرات السياسية الأيديولوجية من(1969- 2025)
- التعرف على أهم وسائل التغير السياسي الأيديولوجي من(1969-2025).
- التعرف أهمية "التعليم والإعلام" في التغير السياسي الأيديولوجي من(1969- 2025).
- التعرف على انعكاسات التغير السياسي الأيديولوجي من(1969–2025).

أهمية الدراسة:

يمكن أن تسهم نتائجها مع نتائج الدراسات الأخرى في بلورة مشكلات التغيرات السياسية الأيديولوجية وتقديم الحلول المناسبة لها، وعلى ذلك يمكن أن تساعد نتائج الدراسة في الآتي:

- الكشف عن واقع التغيرات السياسية الأيديولوجية في الدولة السودانية من(1969-2025).
- الكشف عن أهم وسائل التغير السياسي الأيديولوجي من(1969-2025).
- بيان أهمية "التعليم والإعلام" في التغير السياسي الأيديولوجي من(1969- 2025).
- التعرف على انعكاسات التغير السياسي الأيديولوجي من(1969–2025).
- تقديم توصيات بمعالجة السلبيات التي نتجت انعكاسات التغيرات السياسية الأيديولوجية التي صاحبة فترات التغيير من(1969-2025).

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: يدور موضوع الدراسة حول واقع التغيرات السياسية الأيديولوجية في الدولة السودانية وانعكاساتها في الفترة من(1969-2025) دراسة تحليلية نقدية.

الحدود المكانية: تجرى هذه الدراسة في جامعة النيل الأزرق كلية التربية(جمهورية السودان).

الحدود الزمانية: تجرى هذه الدراسة في العام الدراسي(2025 - 2026).

مصطلحات الدراسة:

- **النخبة:** يقصد بهذا المصطلح عادة، فئة اجتماعية مكونة من أفراد يشغلون في مجال خدمتهم مراكز مرموقة سواء تعلق الأمر بالرتب أو النفوذ أو الكفاءة أو الموهبة.(فيريول،2011، ص78).

والنخبة من حيث تعلقها بالسلطة، يقسمها بعض الباحثين إلى قسمين: النخبة الحاكمة والنخبة غير الحاكمة. النخبة الحاكمة: "هي التي تتكون من أفراد يحتلون موقع الحكم والمسؤولية، كالوزراء، والمدراء العاملين، وقادة الجيش، ورؤساء الجامعات، والمؤسسات الكبيرة، والمصانع، والمزارع، والمصارف. وهؤلاء الأفراد يؤثرون بطريقة أو أخرى على عملية سير الحكم ومسيرة الدولة؛ من خلال مواقعهم السياسية، ومن خلال القرارات الإدارية ذات المضمون السياسي، التي يتخذونها في دوائرهم. أما النخبة غير الحاكمة، فتتكون من أفراد لا يحتلون مواقع وأعمال حساسة بارزة ومهمة، لا يستطيع المجتمع الاستغناء عن خدمات أعضائها مهما تكون الظروف. ومن أمثلة النخبة غير الحاكمة الطبيب، الأستاذ الكبير، الفنان الكبير، والمهندس الكبير، والمحامي الكبير، والممثل أو المغني أو العازف الكبير.(فياض،2024، ص5،6)

- **الأيديولوجيا:** هي تلك المعرفة التي تهتم بتحليل العلاقة بين الفكر الإنساني والسياق الاجتماعي والتاريخي، فالأيديولوجيا من خلال ذلك عبرت عن صيرورة تاريخية مليئة بأشكال التطور الفكري والتحولات السياسية والاجتماعية في القرنين الثامن والتاسع عشر التي عرفت بعصر التنوير.(دخيل، وزياني،2022، ص281).
- **التغير الأيديولوجي:** هو "قدرة الأيديولوجيا على المستوى الاجتماعي في تحقيق الوحدة والانسجام تتبلور في رحاب تحديد مسار الرأي العام والسيكولوجيا الاجتماعية نحو وجهةٍ معينةٍ، أي إنها إن أرادت تحقيق ما ذكر في المجتمع؛ فلابد لها من العمل على توجيه مختلف أعضاء المجتمع والمؤسسات والكيانات الاجتماعية وشتى القضايا والسلوك ذات الطابع الاجتماعي نحو هدفٍ واحدٍ وجهةٍ محددةٍ لتيسير عملية التغيير والتكامل الاجتماعي.(قراملكي،2020، ص203).
- **السياسات التعليمية:** عرفت السياسات التعليمية بأنها مجموعة القواعد والمبادئ العامة التي تضعها الدولة لتنظيم وتوجيه التعليم فيها، لما يخدم أهدافها العامة ومصالحها الوطنية وتنبثق السياسات التعليمية عن الفلسفة التربوية للدولة، وتحدد على أساس واقع المجتمع وتطلعاته، وظروفه وإمكاناته، وكذلك من خلال التشريعات التي تصدرها الدولة والقرارات التي تتخذها لمعالجة القضايا التربوية المختلفة.(ليمان،2022، ص14،15)
- **التغير المجتمعي:** يعرف "التغير الاجتماعي بأنه كل تحول يحدث في النظم والانساق والأجهزة الاجتماعية، سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة.(استيتية، 2010، ص19.

الدراسات السابقة

- دراسة بن سعد(2024) هدفت إلى تحليل دور كل من الأيديولوجيا والنظريات التربوية في توجيه المناهج الدراسية في العالم العربي انطلاقاً من دراسة حالة التجربة التونسية في مجال إصلاح المناهج التعليمية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت النتائج إلى أن جوهر الصراع التونسي حول بناء المنهاج الجديد بعد سنة 2011؛ إنما هو أيديولوجي بالدرجة الأولى. وبالنسبة للمكون الأيديولوجي برزت في

مضامين المنهاج التونسي في نسخته الأولى رؤية توفيقية تجاه مكونات أيديولوجية متعددة، تتعلق بالجوانب القيمية، وبمكونات الهوية متعددة الأبعاد مع التركيز على البعد العربي الإسلامي.

- دراسة دخيل، وزياني (2022) هدفت تحديد العلاقة بين الأيديولوجيا والتعليم، واتبعت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت النتائج إلى أنه لا يمكن أن يكون النظام التعليمي حيادياً وسيطاً لنقل المعرفة فقط؛ بل أنه أحد أجهزة الدولة الأيديولوجية، ويرتبط بالبنية المعرفية للنظام السياسي، وديناميات السيطرة والصراع داخل المجتمع، فالمحتوى الدراسي يعمل على إعادة الإنتاج الثقافي للقيم والحفاظ على النظام السائد، ونمذجة التفكير والسلوك بعيداً عن إعمال العقل النقدي السليم والمتحرر.
- دراسة أبو شهري (2021) هدفت إلى تقصي تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على صنع القرار السياسي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت النتائج إلى أن هناك تأثير لوسائل التواصل الاجتماعي على صنع القرار السياسي، وأن هناك علاقة ارتباطية مرتفعة بين مواقع التواصل الاجتماعي وعملية صنع القرار السياسي.
- دراسة إبراهيم (2021) هدفت التعرف على طبيعة الأيديولوجيا الحاكمة لعملية الإنتاج الإخباري التلفزيوني، والعوامل المؤثرة فيها، والآليات التي تنتجها المؤسسات الإعلامية لتمرير أيديولوجيتها، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم نتائجها: ترتكز الأيديولوجيا الحاكمة لعملية الإنتاج الإخباري بالقنوات الفضائية الإخبارية في منطلقها الرئيسي على الأيديولوجيا الفكرية والسياسية للدولة مالكة القناة أو الممولة لها، وأن القنوات الإخبارية تعتمد على عدة عناصر وأساليب مهنية تعزز أيديولوجيتها الإعلامية بما يخدم أهدافها ومصالحها، ومن أهمها: كثافة البث، الصورة الإعلامية المؤدلجة، اللغة الإعلامية اللفظية المتحيزة، توقيت البث، موضوع الصورة، كلها أساليب إعلامية مهنية تدعم بشكل كبير الأيديولوجيا المتبناه، بغض النظر عن إيجابيتها باختلاف الزمن والوسيلة.
- دراسة بدران (2015) هدفت إلى مناقشة وتحليل التغيرات السياسية وأثرها على تبدل أيديولوجيا المناهج الدراسية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت النتائج إلى أن التغيرات السياسية التي تعقب الثورات والتحولات الاجتماعية والسياسية، بسبب الصراعات أياً كان نوعها: سياسي، أو ديني، تسيطر على التعليم باعتباره أحد أهم أجهزة الدولة الأيديولوجية ووسيلة أداة ناجحة للسيطرة من خلال التعليم وتحديداً المقررات الدراسية لنشر الفكر والثقافة الجديدة لأصحاب تلك التغيرات السياسية التي حدثت.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الباحث للدراسات السابقة، لاحظ أنها من الناحية التاريخية تعد حديثة نسبياً، حيث أجريت بعضها في الفترة من(2022 - 2024). ومن حيث الأهداف التي سعت إلى تحقيقها يتضح للباحث انشغال تفكير التربويين بأمر توظيف النخب الفكرية والسياسية التعليم والإعلام في نشر قيمهم الأيديولوجية، بدلاً من توظيفها في نشر العلم والمعرفة العامة، أما من حيث المنهج المتبع فقد استخدمت جميعها المنهج الوصفي التحليلي، ، ومن خلال النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات يتضح للباحث أن النخب الأيديولوجية الحاكمة في كثير من الدول تتجه إلى المؤسسات التعليمية والإعلامية لتمرير أيديولوجيتها؛ للسيطرة على المجتمعات، أما من حيث الاتفاق والاختلاف بين دراسة الباحث الحالية والدراسات السابقة، فقد اتفقت

معها في استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واختلفت عنها في استخدمها المنهج التاريخي وفي بيان انعكاسات توظيف المؤسسات التعليمية والإعلامية على استقرار المجتمعات. ولا ينكر الباحث أنه استفاد من هذه الدراسات في تحديد مشكلة بحثه تحديداً إجرائياً سليماً مكنه من تجنب اتباع إجراءات بحثية غير سليمة. ولكن تميزت دراسته عن تلك الدراسات في أنها لم تسبقها دراسة جمعت بين أهم وسيلتين في التغير الأيديولوجي يستخدمهما النخب الفكرية والسياسية في نشر أيديولوجياتها، كما أنها في حدود اطلاع الباحث تعد دراسة سودانية سابقة في هذا المجال.

منهج الدراسية:

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي، حيث يرى الباحث أنه المناسب لدراسته، وذلك أن المنهج التاريخي يقوم "على دراسة أحداث وظواهر تمت في الماضي، وما زالت تحدث في الحاضر، ليقوم بتحليل وتفسير بيانات ومعلومات ونتائج الدراسات التي نفذت بخصوص هذه الأحداث والظواهر، وذلك لتحديد التغيرات والتطورات التي تعرضت لها، وتحديد العوامل والأسباب المسؤولة عن هذه الظواهر والأحداث، والتي منحتها صورتها الحالية، ويتم ذلك بدراسة نتائج البحوث السابقة، أو الرجوع إلى ومعلومات سابقة عن هذه الظواهر والأحداث".

وفقا لهذا المنهج قام الباحث بتقسيم دراسته تبعاً لأسئلتها إلى أربعة مباحث بحيث يجيب كل مبحث عن سؤال واحد؛ وذلك بعرض نص السؤال ثم محاولة الإجابة عنه كما يلي:

- المبحث الأول: واقع التغيرات السياسية الأيديولوجية من (1969- 2025).
- المبحث الثاني: أهم وسائل التغير السياسي الأيديولوجي من (1969-2025).
- المبحث الثالث: أهمية "التعليم والإعلام" في التغير السياسي الأيديولوجي من (1969-2025).
- المبحث الرابع: انعكاسات التغير السياسي الأيديولوجي من (1969–2025).
- الخاتمة: خلاصة بأهم النتائج، والتوصيات.

المبحث الأول: و اقع التغيرات السياسية الأيديولوجية في العام(1969-2025)

يرى بعض المفكرين السودانيين "أن الأزمة السودانية .. ليست هي أزمة حكم وأزمة هوية فحسب؛ وإنما هي قبل هذا أزمة رؤية" (خالد،2014، ص15) أي أزمة التفكير السليم لدى النخب السياسية الأيديولوجية حول كيفية إدارة البلاد بتجرد؛ ويرى الباحث أن الأسباب الأساسية التي تقف وراء هذه الأزمة هي تغيير الأنظمة السياسية الأيديولوجية المتكررة بدوافع تمرير النخب الحاكمة أيديولوجيتها الحزبية وغرس قيمها لدى الناشئة وتربيتهم عليها، من أجل استمرارية بقاءهم في السلطة؛ من ذلك ما نقلتها وكالة رويترز في مقابلة إعلامية يوم الجمعة 25/ يوليو2025 عن مسؤول كبير في حكومة الانقاذ السابقة حول علاقة حزبه بحرب 15 أبريل 2023، فقد ذكر أنه: "ليس سراً نؤيد الجيش استجابة لنداء القائد العام، ومن أجل بقائنا"، فالشاهد في هذا أن القضية الأساسية للنخب الأيديولوجية الحاكمة في إجراء تغييرات الأنظمة السياسية الحاكمة؛ ليس بدافع بناء الدولة أو إصلاحها؛ وإنما بدافع الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها؛ وأول شاهد على ذلك، التغيرات الكثيرة التي تحدث في النظم السياسية التي شهدتها الدولة السودانية منذ الاستقلال 1956 إلى ثورة 19ديسمبر 2018، ومازالت التغييرات جارية بتكوين حكومة "الأمل" في يوليو2025، وفي هذا المبحث يتتبع

الباحث واقع التغيرات السياسية التي حدثت من أجل التغير الأيديولوجي في الفترة من(1969 - 202025). ويمكن استقراء تلك التغييرات مقرونة بأهدافها وفقاً لواقع تسلسلها الزمني كما يلي:

أولاً التغيير السياسي الأيديولوجي في العام(1969):

تعتبر الأيديولوجيا قوة فكرية تعمل على تطوير النماذج الاجتماعية الواقعية، وفقاً لسياسة متكاملة، تتخذ أساليب ووسائل هادفة، وتساندها عادة تبريرات اجتماعية أو نظريات فلسفية أو أحكام عقائدية أو أفكار تقليدية؛ ومن هنا ترتبط الأيديولوجية بالحركة الاجتماعية، فهي ليست مجموعة من الأفكار والمعتقدات والاتجاهات التي تصور جمعاً من الناس سواء كان هذا الجمع أمة من الأمم، أو طبقة من الطبقات الاجتماعية، أو مذهباً من المذاهب، مهنة من المهن، حزباً من الأحزاب؛ وإنما هي فكرة هادفة لها فاعلية إيجابية في البيئة الاجتماعية، وفي العلاقات الاجتماعية، وتعكس روحها على التنشئة الاجتماعية لما يحدث تغييراً في القيم الاجتماعية، وفي النظرة الطبيعية والدرجات الطبقية، والعمليات الاجتماعية المختلفة، وأن انتشار المذاهب الاجتماعية والتيارات الفكرية المتعددة أدى ويؤدي إلى تشريعات جديدة وتنميط لأساليب الحياة الاجتماعية ... ومن هنا يكون انبثاق الأفكار والآراء المحركة من الوضعيات والفئات الاجتماعية الصادرة عنها عاملاً محركاً لكثير من المتغيرات في المجتمع.(الحمداني،2014، ص59-60).

فالأيديولوجيا عبارة عن مرجعيات تتألف من قيم وأفكار ومفاهيم ومعتقدات تؤمن بها فئات محددة في المجتمع، وتقوم بتوجيه سلوك أفراد الفئة المجتمعية المعينة وترجمتها إلى أفعال واقعية وضبطها، ولها تأثير كبير في نظرة تلك الفئة إلى الحراك الاجتماعي من حولها، والأفكار والمفاهيم والمعاني الخاصة التي تبنيها عن هذا الحراك الاجتماعي.

وبما أن النخب الحاكمة تعلم جيداً خصائص الأيديولوجيا وأدوارها المحورية في تأثر وهيمنة أفكارها على أفكار فئتها المجتمعية، تكون النخبة هي العقل المدبر التي تحدد للمجتمع الأفكار التي يجب أن تسود حياتها الاجتماعية، مثلاً في العالم الإسلامي فإن الأيديولوجيا السائدة هي المتعلقة بمبادئ الدين وقيمه وارتباطها بالحياة الاجتماعية؛ ومن هذا المنطلق فقد لاحظ الباحث عند وصول أي منها إلى سدة الحكم يبادر بالعمل على تغيير السياسة السائدة في المجتمع بسياسات أخرى تمكنها من تعزيز أيديولوجيتها ونشر قيمها في المجتمع.

وتبعاً لذلك فقد رصدت السرديات التاريخية قيام وزارة التربية والتعليم في عهد مايو 1969، بتغيير السياسات التعليمية القائمة آنذاك بقصد غرس وتمكين الأيديولوجيا التي يؤمن بها النخبة الحاكمة في ذات الوقت، والشاهد على ذلك ما جاء في مقال بعنوان: التعليم في السودان ضحية النظم السياسية الأيديولوجية، بموقع الراكوبة(www.alrakoba//https:) فقد جاء على لسان المسؤول عن التعليم في الفترة المشار إليها "إن أي نظام سياسي يحمل فكرة أيديولوجية تحكم مسيرته السياسية، سوف يفكر ملياً في قضية التغيير الاجتماعي من خلال إحداث تغيير جوهري في الوسائل الأيديولوجية" فالهدف الأساسي كما تقدم هو إحداث تغيير مجتمعي لنشر الأيديولوجيا التي تريدها النخب الحاكمة؛ تمشياً مع الصراع الأيديولوجي السائد في البلاد منذ ذلك الحين إلى تاريخ كتابة هذه السطور. وشاهد آخر ما جاء في نفس المصدر، في حوار حول تغيير السلم التعليمي، قيل للمسؤول عن التعليم "إن الزملاء .. قالوا أن سيادتكم لم تنفذ مشروع التعليم كما أجازه المؤتمر. قال: "نعم نحن لدينا توجهات عروبية نقذفها بالنافذة؟، هذا صراع سياسي وأيديولوجي في ذات الوقت".

ووفقاً لتلك التوجهات اعتبرت السلطة الحاكمة في تلك الفترة أن "نظام التعليم في السودان لا يلبي احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل كافٍ" وعلى ذلك تم عقد مؤتمر قومي للتعليم في العام 1969، وفيه تم "صياغة الفلسفة التربوية التي تمثلت في أن النظرة إلى التعليم ينبغي أن تقوم على أن التعليم استثمار اقتصادي له عائد محسوب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي لا يمكن تصورها ولا تنفيذها إلا عن طرق المعرفة والمهارة المكتسبين بالتعليم، فالمعرفة التكنولوجية هي الوسيلة الفعالة لتحريك الموارد الطبيعية، ولصناعة مواطن قادر فنياً ينبغي أن يصحبه استثمار في خلق مواطن متكامل قومياً، وبحيث تصبح المواطنة القومية هي إطار المعرفة المطلقة، والتغير النوعي الذي سعت إليه ثورة مايو لإحداث تطور في النظام التعليمي في السودان أن يتسع ليشمل معاني الخير والعدالة والفضيلة".(ليمان،2022، ص47). فهذه الفلسفة التربوية تعمل على تحديد الأهداف الأيديولوجية التي تسعى حكومة مايو إلى تحقيقها من خلال نظام تعليمي جديد يتكون من ثلاث مراحل دراسية، تم ذكرها سابقاً.

ثانياً: التغير السياسي الأيديولوجي في العام (1984):

في مؤتمر المناهج الذي عقد في العام 1984، والذي جاء بعد تطبيق الشريعة الإسلامية، استمدت أهداف التعليم من قوانين سبتمبر(أو ما يعرف بقوانين الشريعة الإسلامية) والتي كانت البداية الحقيقية لإدخال الأيديولوجيا العقائدية الدينية في المراحل التعليمية، فقد كانت أيديولوجيا النخب الحاكمة هي الدافع الأساس في تغيير سياسات التعليم في ذلك الوقت، فمن بين أهداف التعليم التي جاءت في مؤتمر المناهج المشار إليه "الاهتمام ببناء الإنسان المؤمن، وأن يسعى التخطيط التعليمي لإشاعة الروح الدينية الصحيحة العميقة في الأجيال الناشئة والأجيال المتعاقبة، فالتعليم الديني الصحيح هو عماد الحياة الكريمة".(ليمان،2022، ص49،50).

فالملاحظ أن هذين الهدفين يشيران إلى الأيديولوجيا العقائدية التي تسعى النخب الحاكمة في تلك الفترة إلى غرسها عبر وسائل التغيير الاجتماعي "التعليم، والإعلام" من خلال برامجهما المؤثرة في التفكير والمشاعر العواطف.

ثالثاً: التغيير السياسي الأيديولوجي في العام(1990).

يتواصل متابعة توظيف النخب الحاكمة للمؤسسات التعليمية والإعلامية في التغيير الأيديولوجي للمجتمع السوداني، وتبعاً لذلك فقد ورد في خطاب وكيل وزارة التربية في مؤتمر سياسات التربية والتعليم الذي عقد في العام 1990 تحت شعار إصلاح السودان في إصلاح التعليم، في فقرة السياسات والمناهج، التوجهات الآتية:

(أ) تعيين الفلسفة العامة للنظام التربوي والتعليمي بما يكفل صياغة إنسان مؤمن بالله منفعل بروح الدين ودوافع المثل الإنسانية العالية.

(ب) صياغة مناهج التربية والتعليم وبسط التربية الدينية والاجتماعية والوطنية ما يضمن ألا ينفصل العلم عن الإيمان والممارسة والالتزام والتأهيل العلمي وتعميم التربية العملية بما يقوي تدين الناشئ.(كبوش،1990، ص4).

وهذه التوجيهات تشير إلى إدخال الأيديولوجيا العقائدية في المحتوى التعليمي، وبهذا يصبح دور التعليم هو غرس أيديولوجيا النخبة الحاكمة في النشء ليصبحوا حاملين لقيمها ومبادئها، الأمر الذي يسهل انتماءهم لعضويتها.

وورد في التقرير المقدم إلى المركز العالمي للتعليم في جنيف(2008، ص5) أنه "في30 يونيو 1989 دخل السودان عهداً جديداً تم فيه تحديد هوية الدولة السودانية وربطها بالعقيدة الدينية"؛ وعلى أساس هذه الهوية المرتبطة بالعقيدة الدينية ورد في ورقة السياسات والمنهج التي قدمها محمود(1990، ص80،81) "ولذلك نرى أن تجه تفكيرنا هذه المرة لبناء غايات للتعليم تنطلق من فلسفة واضحة، والفلسفة التي ندعو لها هي التي تسعى لبناء أمة ترتبط بأصولها الحضارية وقيمها ومعتقداتها الدينية"؛ وبناءً على هذا التوجه، "وفي العام 1992 وبعد إجازة الاستراتيجية الشاملة انبثقت منها الاستراتيجية القومية الشاملة للتعليم، قدمت فلسفة تربوية إسلامية المنحى".(البشير،2005، ص89)، وفي "الفترة ما بين 1992 – 1997 بدأت وزارة التربية في تطبيق مبادئ فلسفة التربية التي أجازتها الاستراتيجية القومية الشاملة للتعليم، وتم تغيير السلم التعليمي من(6-3-3 سنوات) إلى(8-3 سنوات)، وحذفت المرحلة المتوسطة ودمجت في المرحلة الابتدائية وسميت مرحلة التعليم الأساس، وصممت مناهج مرحلة الأساس من(1-8 سنوات) على أساس فلسفة التربية الإسلامية، وتمت مراجعة مناهج التعليم الثانوي، ومهما كانت وجهة النظر من مناهج مرحلة الأساس ومرحلة التعليم الثانوي، من حيث التصميم والتنفيذ؛ فإن هذه المناهج قصد بها أن تحقق أهداف الاستراتيجية القومية للتعليم التي أسست على فكر وفلسفة تربوية واضحة ومحددة المعالم.(البشير،2005، ص89)، وهذه الفلسفة هي الفلسفة الإسلامية، وبناء على هذه الفلسفة الإسلامية جاء في ورقة السياسات والمناهج، "وإذا لم نربط بين العقيدة والسلوك؛ فلن نستطيع بناء شخصية سودانية متميزة في المستقبل، ولذلك نعتقد أن الغاية الأولى للتعليم، يجب أن يكون محورها العمل على ترسيخ العقيدة الدينية عند النشء".(محمود،1990، ص81).

رابعاً: التغيير السياسي الأيديولوجي في العام(2019).

امتداداً لربط الأيديولوجيا بالمؤسسات التعليمية والإعلامية بدوافع التغيير المجتمعي التي يركز عليها النخب الحاكمة في السودان، جاء على لسان مدير المركز القومي للمناهج في مؤتمره الذي عقد بوكالة السودان للأنباء(منبر سونا) بتاريخ 24 نوفمبر 2019 حول قضايا المناهج، "تغيير المناهج ضرورة من ضرورات إنزال الثورة على أرض الواقع"(*). "وجاءت رؤية وزارة التربية والتعليم للعام 2019، كما يلي: "نظام تربوي جيد، منصف، متميز قيماً وعلماً".

إن هذا المنطلق الذي انطلق منه رؤية وزارة التربية والتعليم في بداية الفترة الانتقالية لحكومة الثورة 2019، تشير إلى أن التغيير الذي تم في السياسات التعليمية، أيضا لم يكن من أجل التطوير العلمي للمناهج لمواكبة "التطورات المعرفية والاجتماعية، والاقتصادية، وما يستتبعها من تغيرات حول متطلبات الإنسان في الحياة، وتمكينه من التكيف معها، أو التقدم العلمي والتكنولوجي، وما يحدثه من تغيرات في القيم والمفاهيم الاجتماعية". أو تلبية لاحتياجات سوق، أو من أجل المجتمع واحتياجاته ومشكلاته، أو غيرها من الأمور التي تدعو إلى تغيير السياسات التعليمية بموضوعية؛ وإنما تم لإنزال الثورة على أرض الواقع. ومما يدل على ذلك ما ورد في صياغة أهداف التعليم "ترسخ في التلميذ قيم الحرية والسلام والعدالة". والباحث يرى أن هذه رؤى ومنطلقات خرجت من روح الثورة وشعاراتها ويراد لها أن تكون فلسفة للتربية سودانية، علماً بأن تغيير

السياسات التعليمية في كل حقبة تاريخية تقابلها اعتراضات قوية من أصحاب المصلحة المشتركة، وبالفعل قد حدثت اعتراضات شديدة من بعض الطوائف الدينية على المناهج التي وضعت بعد ثورة 19 ديسمبر، بحجة أن محتوى بعض المقررات الدراسية تحمل مضامين تسيء إلى رموز الدين، ويرى الباحث أن طبيعة هذه الاعتراضات تنبع من إدراك المعترضين أن التغيير لم يأتي من منطلق حاجة التعليم إلى ذلك؛ وإنما يعلمون علم القين أن أساس التغيير هو إزالة أيديولوجيا لتنظيمات نخبوية معينة تم نشرها إبان توليها لمقاليد السلطة، ومن ثم إزالتها وإحلال محلها بأيديولوجيا أخرى تتبع للسلطات النخبوية الجديدة.

خامساً: التغيير السياسي الأيديولوجي في العام(2025).

بعد استقالة رئيس وزارة حكومة الثورة الانتقالية في العام 2022، تولى المجلس السيادي زمام القيادة الإدارية في البلاد بمساعدة وزراء مكلفين إلى أن تم تعيين رئيس للوزراء جديد وأدى القسم الدستوري في2025/5/31، بمقر الحكومة الإدارية بورتسودان، وبذلك دخلت الدولة السودانية في التغيير السياسي الأيديولوجي الخامس، في ظل وجود صراع نخبوي سياسي أيديولوجي عنيف لم يسجل له تاريخ الصراعات السياسية في الدولة السودانية مثيل، فقد وجدت حكومة 2025 انقساماً حاداً بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع أدى إلى صراع مسلح دموي لم يشهده تاريخ الحروب الداخلية في السودان من لدن التمرد الأول في جنوب السودان عام 1955 قبل الاستقلال، هذه الحرب التي أصطلح عليها سياسياً بحرب 15 أبريل 2023، والتي لم توقف حتي تعين رئيس الوزراء الجديد، وتكوين حكومته، ويقابله في الجانب المدني معارضة مدنية حادة من جهتين: "صمود، وتأسيس"، صمود يسعى جاهداً لإعادة حكومة ثورة 19 ديسمبر، تأسيس يسعى جاهداً لتشكيل حكومة اصطلح عليها حكومة "السلام" موازية للحكومة الجديدة ببورتسودان، والتي اصطلح عليها سياسياً بحكومة "الأمل"، فما يلاحظه الباحث أن حكومة "الأمل" التي أطلق عليها رئيس وزراءها نفسه هكذا، لتبعث الأمل في النفوس بعد اليأس، إلا أنها محاطة باعتراضات كبيرة قد تهدد استمراريتها، هذا ليس من باب التشاؤم من قبل الباحث ولكن من معطيات واقعية، ومن الموروث السياسي لدى النخب الأيديولوجية. هذا ما آلت إليه الدولة السودانية بسبب التغيرات الأيديولوجية المتكررة وفقاً للشواهد المذكورة.

ويرى الباحث أن مرد الاعتراضات الحادة التي تنشأ في كل لحظة تغيير سياسي؛ يرجع إلى التربية الأيديولوجية التي يتلقاها الأفراد الحزبيين؛ فالأحزاب لها تربية أيدولوجية، وهذه التربية كما جاء في كتاب "من أجل إصلاح جزبي: علل وأمراض الأحزاب السودانية": يقصد بها ذلك النشاط الحزبي الذي يهدف إلى بناء شخصية عضو الحزب بصورة تجسد سمات الحزب الذي ينتمي إليه- ويمكن اختصار هذا التعريف - في ثلاث نقاط هي: تزويده بالمبادئ لتي يؤمن بها الحزب ويسطرها في مواثيقه، واكسبه السلوكيات التي تعبر عن الخصائص الاجتماعية والسياسية للحزب، وإدماجه في شبكة العلاقات التي تجسد انتماءه لحزبه دون سواه".(عوض الله،1981، ص53) ويرى الباحث الجملة الأخير في هذا التعريف: "تجسد انتماءه لحزبه دون سواه" أخرج مبدأ انتماء النخب الأيديولوجية للوطن، وبذلك أصحب التركيز الأول والأخير لمصلحة الحزب وليس سواه مهما كل الأمر، والشاهد على ذلك الصراعات السياسية التي تدور بين النخب الفكرية من أبناء منذ استقلال السودان إلى انفصال الجنوب في العام 2011، إلى حرب 15 أبريل ذات الدمار الشامل لإنسان السودان، ورغم محاولات العالم بأسره لإيقافها إلا أن إرادة النخب السودانية حالت دون وقفها حتى ولو وقف اضطراري كما حدث في مخرجات جدة.

المبحث الثاني: أهم وسائل التغير الأيديولوجي من(1969-2025):

هذا المبحث يسعى إلى الإجابة عن السؤال الثاني في هذه الدراسة والذي نصه "ما أهم وسائل التغير الأيديولوجي في الفترة من(1969 - 2025):

من خلال متابعة الباحث لمجريات الأحداث السياسية ومتغيراتها في السودان، يلاحظ اهتمام النخب الأيديولوجية الحاكمة ببعض مؤسسات المجتمع المدني وتوظيفها في عمليات التغير الاجتماعي، بغية غرس الأيديولوجيات التي تؤمن بها في أعماق وجدان أبناء وبنات المجتمع، حيث تعتقد أن من يسوس الناس في أمور الحكم، يجب أن تكون له مبادئ وقيم أيديولوجية، يوظفها لضبط المجتمع، ولتنشئة الأجيال عليها؛ لتضمن استمرارية أيديولوجيتها السياسية، أو عقائدية الدينية التي تؤمن بها، فضلاً عن تمكنها من سيطرتها الفكرية عبر الأجيال، ولتحقيق تلك الغايات توظف كافة وسائل التغيير والتواصل الاجتماعي؛ إلا أن الباحث لاحظ أن الوسائل الأكثر توظيفاً في مجال غرس قيم أيديولوجية نخبوية حاكمة، هي: "التعليم، والإعلام"؛ ومن الشواهد الدالة على ذلك ما يعده الباحث "مسلمة نخبوية" والتي وردت في السردية التاريخية عن أحد وزراء التربية والتعليم السودانية، إذ يقول فيها: [إن أي نظام سياسي يحمل فكرة أيديولوجية تحكم مسيرته السياسية، سوف يفكر ملياً في قضية التغيير الاجتماعي من خلال إحداث تغيير جوهري في الوسائل الأيديولوجية "التعليم، والإعلام"]. ففيما يراه الباحث أن هذا المبدأ يعد "مسلمة نخبوية" تمثل أكبر شاهد ودليل سجله تاريخ النخبة الأيديولوجية توضح أهم وسائل التغيير الأيديولوجي والتي تمثلت في المؤسسات "التعليمية، والإعلامية" وتوظفها في غرس أو بث قيمها الأيديولوجية؛ يحدث ذلك عندما يصل أي منها إلى سدة الحكم، كما يرى الباحث أن هذه "المسلمة" التاريخية لا تزال سارية المفعول تستند عليها النخب الحاكمة في التغير المجتمعي؛ فالإجابة عن السؤال المطروح في هذا المبحث هو أن أهم وسائل التغير الأيديولوجي التي يوظفها النخب الحاكمة في التغير المجتمعي في لدولة السودانية في الفترة من(1969- 2025)، هي "التعليم، والإعلام".

فالأيديولوجية "مصطلح حديث نسبياً ابتكره في مايو 1769 أول مرة المفكر الفرنسي "ديتوت دي تراسي" .. وذلك في محاولة للدلالة على ما أسماه علم الأفكار؛ تمييزاً له عن الميتافيزيقيا، ثم لم يلبث المصطلح أن تغير معناه قليلاً، بحيث يطلق على مجموعة الأفكار والمعتقدات التي يبثها مجتمع ما في نفوس أفراده؛ لترسم لهم أفضل الطرق التي يسلكونها في حياتهم العملية والنظرية؛ ليحققوا للمجتمع أهدافه، ومعنى ذلك أن أولي الأمر في مجتمع ما يحددون لأعضاء ذلك المجتمع الإطار الفكري، وخصوصاً فيما يتعلق بالأمور السياسية، وهو الإطار الذي لا يجوز لأحد أن يخرج على حدوده، ثم تكون له الحرية كلها في أن يفكر كيف يشاء داخل حدود ذلك الإطار.(علي، حسين،2011، ص102،101، العلم والأيديولوجيا بين الإطلاق والنسبية، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع). ولذلك يعرف "ليلكر" الأيديولوجيا هي مجموعة من الأفكار والمعتقدات التي تعمل بوصفها مرشدة للسلوك أو ضابطة له"(البشر، 1429هـ، ص13).

وهذا المسلك في التقيد بالأيولوجيا، واضح في سلوك وتفكير الأفراد المنتسبين للنظم السياسية، والعقائدية الدينية، ولفرط تمسكهم بأيديولوجياتهم، يطلق عليهم البعض "المؤدلجين"؛ لأنهم لا يخرجون في تفكيرهم عن الأيديولوجيا التي يؤمنون بها بأي حال من الأحوال؛ وإلا لأخرجوا عن كياناتهم التي ينتمون إليها، وخير شاهد ودليل على ذلك الانشقاقات التي تحدث في التنظيمات السياسية والعقائدية على مستوى الأفراد والجماعات، فالتنظيمات السياسية في السودان في اسابق لا تتعدى الأربعة أحزاب سياسية معروفة للكبير والصغير، ومن

بداية حكومة الإنقاذ 1989 إلى نهايتها تتحدث الإعلام عن أكثر من خمسين تنظيم سياسي، أغلبها تكونت بسبب الانقسامات الداخلية، ويعزو الباحث السبب الأساسي في تلك الانقسامات إلى خروج بعض منسوبيها عن حدود الإطار الفكري المرسوم لأفراد التنظيم؛ وذلك أن الأيديولوجيا كما تقدم هي "مرشدة للسلوك وضابطة له"؛ فإذا لم يلتزم العضو بضوابط السلوك المحددة ويسترشد بها في أقواله وأفعاله، فليس له مكان بين أفراد وجماعات تنظيمه الذي ينتمي ليه.

وفي مشهد آخر مختلف لاحظه الباحث خلال التدافع السياسي حول السلطة، أن الأيديولوجيا التي تقسم أو تفرق بين النخب في الكيان السياسي الواحد إلى عدة كيانات فرعية؛ هي نفسها "توحد القوى الصديقة تحت راية واحدة عند تأجج جدل سياسي مخطط له، ومن هذا المنطلق هناك حاجة ماسة لها في خضم الجدل السياسي السلمي والمخطط له؛ لأجل أن يجتمع الأصدقاء مع بعضهم وينفصلوا عن عدوهم، ومن ثم طرده من مجموعتهم".(قراملكي، 2020، ص203). وخير مثال لذلك الأيديولوجيا التي وحدت بعض القوى السياسية في السودان قبل خروج المستعمر الإنجليزي، كالائتلافات بين الأحزاب للفوز في الانتخابات، والائتلافات التي ظهرت مؤخراً تحت مسمى "أهل القبلة، والتيار الإسلامي العريض"، مقابل ما يعرف عندهم بأحزاب "السيار". وائتلافات "صمود، وتأسيس"، ويحدث كل ذلك من منطلق البقاء للأقوى.

المبحث الثالث: أهمية "التعليم، والإعلام" في التغيير السياسي الأيديولوجي من(1969- 2025).

هناك سؤال يطرح نفسه: لماذا اهتمام النخب الأيديولوجية وتركيزها على "التعليم، والإعلام؟" في إجراء التغيير الأيديولوجي؟ ويمكن الإجابة عن هذا السؤال من خلال التعرف على أدوار كل منهما في عملية التغيير.

أولاً: دور التعليم في التغيير الأيديولوجي في الفترة من(1969- 2019).

أولاً هناك ملاحظة مهمة، هي أن دور التعليم في التغيير الأيديولوجي في الفترة من(1969- 2019) لأنه بعد التغيير الذي في السياسات التعليمية في حكومة الثورة 2019، لم يحث أي تغيير آخر حتى لحظة كتابة هذه السطور.

إن من أهم سمات المجتمعات الإنسانية هي أنها دائمة التغيير، ولا تعرف الجمود أو السكون على حالات أو أنماط حياتية ثابتة، فالبيئة الحياتية تقاوم الإنسان عندما يحاول تطويعها للاستفادة من خيراتها؛ ولذلك يكون الإنسان في مقاومة مستمرة مع البيئة دافع الحاجة إلى جلب مصلحة أو درء مفسدة، وهذا ما أشار إليه القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ [البلد الآية4] جاء في تفسير هذه الآية "مكابدة الأمور ومشاقها، وقيل: يكابد أمر الدنيا والآخرة". وهذه المكابدة المستمرة بمرور الزمن تنتج أفكار ومفاهيم تحدث تغيرات اجتماعية شاملة، تشمل الجوانب والسياسية، والفكرية، ويستتبع عملية التغير الاجتماعي، تغير في أهداف المجتمع؛ وبتغير أهداف المجتمع تتغير أهداف التربية، فينشأ سؤال في ذهن القائمين على أمر التربية، هو: "ماذا يريد المجتمع؟"، وتبعاً لذلك عندما تم تغيير السلطة بعد ثورة 19 ديسمبر، قام مدير المركز القومي للمناهج بتوجيه مثل هذا السؤال في المؤتمر الذي عقده بوكالة السودان الأنباء بتاريخ 24 نوفمبر، 2019، حيث قال: (ماذا نريد نحن السودانيين لأولادنا أن يتعلموه، وما هو الشيء الذي لا نريده في المنهج)؛

وذلك باعتبار أن التربية المدرسية تنوب عن المجتمع في تحقيق أهدافه، وتلبية مطالبه، ولذلك تقوم المدرسة بتنفيذ إرادة المجتمع.

ومن أهم عوامل التغير الاجتماعي: التوافق مع التغيرات التي تحدث في البيئة الطبيعية، أو الحروب كما هو الحال بعد حرب 15 أبريل بين القوات المسلحة والدعم السريع، أو الثورات، فقد أوضحت السرديات التاريخية أن الثورات "الفرنسية، والأمريكية، والروسية، والصينية، والمصرية، والإيرانية - والسودانية: أكتوبر64، ومايو 67، وانتفاضة أبريل 85، وثورة 19 ديسمبر 2018، جميعها عملت – على إجراء تغييرات فكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية واضحة. كذلك أدت الحربين العالميتين الأولى والثانية إلى تغييرات اجتماعية عديدة في أوروبا بخاصة، وفي العالم بعامة.(سعادة، وإبراهيم،2014، ص109). وفي كل ذلك للتعليم دور كبير في إعادة ترتيب الحياة الاجتماعية وتطورها ونهضتها، والشاهد في هذا الأمر دعوة الكفاءات الأكاديمية "التكنوقراط" إلى تسلم زمام الحكم في الدولة السودانية ولو لحين من الدهر، وذلك بعد فشل النخب السياسية إدارتها منذ الاستقلال.

وحول حتمية التغير الاجتماعي "قال الفيلسوف اليوناني "هيرقليطس": إن التغير قانون الوجود، والاستقرار موت وعدم"، وقال: "إنك لا تنزل البحر مرتين فإن مياه جديدة تجري من حولك أبداً". هذا من جانب، ومن جانب آخر إن الوظيفة الأساسية للمؤسسات التعليمية، هي إحداث تغير سلوكي مرغوب في شخصية المتعلمين من خلال إكسابهم المعارف والخبرات الحياتية والقيم الاجتماعية المختلفة، وتكوين ميول واتجاهات في الناشئة تكون مرغوبة لدى العاقلة، ونقل تراث مجتمعهم الثقافي إليهم للمحافظة على الهوية الثقافية واستمراريتها، فالمؤسسات التعليمية، بما تملكها من نظام تعليمي متكامل:(مدرسين، وبرامج دراسية مخططة، وبيئة تعلمية منظمة، ومسنودة بلوائح بقوانين تربوية رسمية) تقوم على إشرافها إدارات تعليمية متخصصة؛ تكون هي الأكثر تأهيلاً وخبرة في عملية التنشئة التطبيع الأيديولوجي، وفي التغير المجتمعي، مع استمرارية القيم الأيديولوجية في أعماق المتعلمين، ومن هنا تأتي عملية اهتمام النخبة الحاكمة بالمؤسسات التعليمية والهيمنة عليها لتحقيق أهداف أيديولوجية محددة.

فدور التعليم الذي تسعى إليه النخب الحاكمة في التغير الأيديولوجي، هو السعي إلى تغير سلوك المتعلم من غير المرغوب فيه إلى السلوك الأيديولوجي المرغوب فيه، بعد مروره بخبرات تعليمة تحت إشراف المدرسة، أو بمعنى آخر يتمثل دور التعليم في التغير الاجتماعي من خلال القيام بتنفيذ سياسات الدولة التعليمية الرامية إلى التنشئة والتطبيع الأيديولوجي لأبناء وبنات المجتمع؛ واكسابهم القيم والاتجاهات والمعارف والمهارات الحياتية التي تتصل بالأيديولوجيا السائدة في المجتمع بتوجيه من السلطة الحاكمة، فتسري هذه القيم الأيديولوجية في نظمه الاجتماعية وفي قيمه ومثله العليا؛ وبما أن لكل نظام سياسي له أيديولوجية خاصة، وتعلم الدور المحوري للمؤسسات التعليمية في إحداث التغيرات الأيديولوجية المرغوبة وفق ما يخطط لها؛ تقوم النخب الحاكمة في الدولة ممثلة في وزارة التربية والتعليم بوضع سياسات تعليمية تحدد التغيرات الأيديولوجية المرغوبة في سلوك المتعلمين، وسبل تنفيذها؛ انطلاقاً من المسلمة النخبوية سالفة الذكر: "إن أي نظام سياسي يحمل فكرة أيديولوجية تحكم مسيرته السياسية، سوف يفكر ملياً في قضية التغيير الاجتماعي من خلال إحداث تغيير جوهري في الوسائل الأيديولوجية "التعليم، والإعلام".

ومن زاوية أخرى أن أهمية التعليم في نشر الأيديولوجيا لدى الناشئة؛ فالأمر يعود إلى وقوف "الحكومات في ظل التغيرات العميقة التي يشهدها عالم اليوم عاجزة عن فرض التغير الاجتماعي دون اللجوء إلى مساعدة العديد من المؤسسات الاجتماعية، وعلى رأسها مؤسسات التربية والتعليم. إن عملية تأهيل الطلاب فكرياً وعلمياً ليس هو المخرج الوحيد للعملية التعليمية؛ بل هناك مخرج أهم لكن قليلاً ما يتم الانتباه إليه وهو تشكيل السلوك الأخلاقي. وعلى الرغم من أن هذا المخرج هو نتاج لعملية معقدة يشترك فيها عدد هائل من العوامل؛ إلا أن التعليم ظل وسيظل اللاعب الأهم والعامل الأكثر حسماً؛ وذلك لأن البيئة الدراسية والمناهج التعليمية وأساليب تقديم المادة العلمية، والعلاقة التي تربط الأستاذ والطالب بعضهم ببعض، كلها تعلب دوراً عظيماً في تشكيل رؤى الدارسين(آدم،2013، ص1) وهذا التفاعل المترابط بين عناصر الموقف التعليمي(المعلم، المتعلم، المادة الدراسية، البيئة التعليمية) تساعد على تحقيق الأهداف الأيديولوجية المرسومة. "حيث أن - الأيديولوجيا - لا تولد مع الأفراد ولا تنتقل إليهم بيولوجياً كما هو الحال بالنسبة للون الشعر أو البشرة، وإنما يكتسبونها بالتعليم والتدريب والممارسة في دوائر الحياة الاجتماعية التي يعيشون منذ مولدهم.(الحياري،2015، ص7). كما أن التغيير الأيديولوجي المطلوب لا يمكن حدوثة إلا أن يبدأ من الداخل ثم ينتقل إلى الخارج، وهذا يتوافق مع الأهداف السلوكية الإجرائية التدريسية بمجالاتها الوجدانية عاطفية.

كما أن الأيديولوجيا في بعض خصائصه تشبه الثقافة بشقيه المادي والمعنوي، تنتقل من المجتمعات الأكثر ثقافة إلى الأقل ثقافة؛ الأيديولوجيا دائما تأتي تعبيراً عن غايات الطبقات العليا في المجتمع والتي يشار إليها بالنخب الفكرية؛ ولأن المؤسسات التعليمية وظيفتها إكساب المعارف وغرس القيم وتكوين الاتجاهات؛ لذا يعدها النخب الأيديولوجية ميداناً فسيحاً لإكساب المتعلمين تلك الأيديولوجيا في شقها المعرفي الذي ينتقل إليهم من خلال عمليات التعليم والتعلم، وبذلك تصبح هذه الأيديولوجيا "نمطاً للثقافة وللحياة وللقيم"، انعكاساً للنظام الأيديولوجي السائد في المجتمع تبعاً لفلسفة النخب الحاكمة، وبهذا تعد التربية حاملة للأيديولوجيا السائدة؛ وفي ذات الوقت يمكن أن تكون المؤسسات التربوية وسيلة لمناهضة الأيديولوجيا السائدة، من خلال مقوماتها البشرية "المعلمين، والطلاب، والإداريين، فثورة 19 ديسمبر 2018، أول من أشعل شرارتها هم طلاب المدارس الثانوية(ابن الجراح، والملك بشير) بمدينة الدمازين ولاية النيل الأزرق، ثم انتقلت الثورة إلى الولايات الأخرى. ومن هذا المنطلق تعد المؤسسات التربوية بصفة عامة وسائل لحمل الأيديولوجيا السائدة ونشرها، أو مناهضة لها في ذات؛ الأمر الذي يجعل النخب الأيديولوجية تهتم بها في شأن التغيير الأيديولوجي والاجتماعي. فقد أجمع الباحثين في هذا المجال "أن هناك نوعاً من الإجماع حول سيطرة الحكومة وأثرها الكبير على الحياة المدنية، ومن ذلك أشكال التربية سواء كانت رسمية، أم غير رسمية التي تعزز المفاهيم التي تريدها الحكومة".(البشر،1429هـ، ص22).

ومثلما أن الأيديولوجيا ترتبط بشكل مباشر بالمبادئ السياسية، أيضا للأيديولوجيا ارتباط مباشر بالبرامج التعليمية، بحكم أنها تمثل البعد المعرفي الذي ينطوي على مضامين ومفاهيم عقائدية أو سياسية خاصة بنظام سياسي معين، يتم اكتسابها عن طريق التعليم، فضلاً عن ذلك أن الأيديولوجيا كفكر لها القدرة على تحقيق وحدة مجتمعية تشكل الرأي العام وتوجهه نحو غاية محددة تسهل عملية التغيير الاجتماعي، ولاكتساب المفاهيم والمضامين الأيديولوجية تتخذ النخب الأيديولوجية الحاكمة المؤسسات التعليمية وسيلتها في نقل معتقدها ومفاهيمها الفكرية إلى أكبر قاعدة مجتمعية مهيأة لتلقي المعارف وتغيير في السلوك، والتي توفرها المؤسسات التعليمية، فالدولة لا تهتم بالنتائج الاقتصادية للمدرسة بقدر ما تهتم "بالتأثيرات

الاجتماعية والأيديولوجية – فبعد أن تحدد النخب الحاكمة سياستها التعليمية - فإن الدولة تترك للمدرسة الحرية في تزويد المعلمين بالإرشادات الضرورية لأداء عملهم بصورة فاعلة على نحو تحقق فيه لتصوراتها الأيديولوجية مجالات حيوياً للتشكل في وعي الطلبة والمعلمين في آن واحد؛ ومن الوضح الدولة يمكنها أن تتدخل مباشرة في ترسيخ أيديولوجيتها، وتوجيه الفعاليات المدرسية في اتجاه بناء التصورات والقيم الأيديولوجية المطلوبة"(وطفة،2021، ص581). وبذلك تكون وظيفة المؤسسات التعليمية "المعرفية عملية التطبيع والأدلة والترويض العقائدي الذي يصل إلى درجة الدوغمائية[*] من أجل تأكيد الهيمنة السلطوية للأنظمة السياسية والفكرية السائدة في المجتمع".(وطفة،2021، ص582).

كما أن المدرسة تقوم بوظيفة مهمة، حيث تيسر على المتعلمين عملية امتصاص القيم الايديولوجية، من خلال دمجها في البرامج التعليمية، وتتيح لهم فرص التدريب على تطبيق مبادئها، ولتحقيق وظيفتها في عمليات التنشئة والتطبيع الاجتماعي، بغية غرس الأيديولوجية المعنية، تستخدم وسائل مختلفة، فتستخدم طرق وأساليب تعليمية/تعلمية مباشرة مقصودة، ومناسبة ومشوقة للمتعلمين من أجل ترسيخ الأيديولوجية، مع العمل على إلزاميتها التمسك بها، كما أنها تقوم بدعم الأيديولوجيا المستهدفة تربوياً بطرق وأساليب غير مباشرة، وذلك من خلال القصص التربوية، والبرامج التربوية الأخرى كالمقابلات واللقاءات مع القيادات الفكرية، والمعسكرات، المنافسات الثقافية، فضلاً عن ذلك المدرسة تمارس أسلوب الثواب والعقاب في دعمها للأيديولوجيا المرغوبة، فتحفز السلوك المرغوب وتشجع تنميته واستمراريته من خلال تقديم أنواع من المحفزات المباشرة وغير المباشرة، كاستخدام المدح، وتقديم جوائز مادية للمتعلمين الذين يظهرون السلوك المرغوب فيه، بينما يحدث العكس بالنسبة للسلوك غير المرغوب فيه، ولذلك يمتاز التعليم عن غيره من المؤسسات الأخرى التي تشارك معه في عملية غرس الأيديولوجيا، بأنها تخطط وتضع برامجها من خلال نظام تعليمي رسمي متكامل يقوم على فلسفة تعليمية محددة، تنبثق عليها الأهداف الأيديولوجية المراد تحقيقها، ولذلك تهتم النخبة بالمؤسسات التعليمية في نشر الأيديولوجيا، وفي التغير الاجتماعي نحو الاتجاه المرغوب فيه.

ثانياً: دور الإعلام في تغيير الأيديولوجيا في الفترة من(1969 - 2025).

الإعلام في اللغة مصطلح جديد أخذ يتبلور بشكل أكثر وضوحاً بعد الحرب العالمية الثانية، أشتق من العلم، ومن إيصال المعلومات الصحيحة للناس، وإذا كانت تسميته مستحدثة في اللغة العربية، فهو من حيث كونه علماً أو فناً، أو منهجاً، ليس بالجديد .. على البشر كلهم، أما الغرض المعاصر لكلمة الإعلام لغة: فهو أنها نقل المعلومات إلى الآخرين عن طريق الكلمة أو غيرها بسرعة.(الدليمي،2012، ص107). أما الإعلام في الاصطلاح: يعرف بأنه "كافة أوجه النشاط الاتصالية التي تستهدف تزويد الجماهير بكافة الحقائق والاخبار الصحيحة والمعلومات السليمة عند القضايا والموضوعات والمشكلات ومجريات الأمور بطريقة موضوعية.(الدليمي،2012، ص111).

---

[*] الدوغمائية مصطلح فلسفي يعني الجزم والقطع بالأفكار الظنية سواء كانت خاصة أو متلقاه تقليداً للغير، وعدم افتراض قبولها شيئاً من النقص أو الخطأ، وقد يعبر به عن حالة الجمود الفكري والتعصب للرأي والدفاع عنه دون أدنى محاولة لتفهم للرأي الآخر .(الجزائري، صفحة الموسوعة أعرف للعلوم الشرعية ص3)

أما عن دور الإعلام في التغيير الأيديولوجي؛ يرى الباحثون في هذا المجال أنه وبفضل التطور التقني المصاحب، أصبح للإعلام القدرة على ترسيخ القيم الاجتماعية، أو هدمها أو استبدالها بقيم أخرى، وذلك نتيجة لتأثيره القوي في نفس المتلقي، سواء كان هذا التأثير في الجوانب الإيجابية أو السلبية، الأمر الذي جعل الباحثين في مجال الإعلام القيام بتصنيف التأثيرات الإعلامية لتسهيل معرفة دورها في مجال التغيير الأيديولوجي، ومن تلك التأثيرات ما يلي:

1. **تغيير المواقف والاتجاهات:** عندما يعرض الإنسان لقضية أو لشخص آخر فإنه يتبنى حكمه ويتخذ موقفه بناء على ما توافر لديه من معلومات عن هذه القضية، أو ذاك الشخص، ولما كانت وسائل الإعلام مصدراً أساسياً للمعلومات يبني أفراد المجتمع على معظمها مواقفهم حيال الأحداث والمتغيرات المحيطة بهم بما يوفر عنصر القبول أو عنصر الرفض؛ فإن ذلك أي وسائل الإعلام تسهم بشكل فعال وإيجابي في تشكيل هذه المواقف، خاصة بالنسبة للجمهور المتلقي والمستهدف، سواء كان ذلك بالنسبة للقضايا المطروحة على الساحة المحلية، أو على المستوى الدولي العالمي. إن تغيير المواقف والاتجاهات لا يقف عند حدود التقبل والرفض، أو السخط والرضا، بل يتعدى ذلك إلى القيم وأنماط السلوك الفردي والجماعي، فقد يتقبل المجتمع قيماً كانت محل الرفض وعدم القبول قبل بث الرسالة الإعلامية، أو يرفض قيماً كانت سائدة معترف بها، ويستبدل بها قيم أخرى.
2. **التغير المعرفي:** إن قضية المعرفة تقوم على أسس وجذور ممتدة في أعماق النفس الإنسانية، وتمر بعمليات تحول بطيئة قد تستغرق زمناً طويلاً بعكس عملية تغيير المواقف، ووسائل الإعلام تعمل بصورة نشطة في مجال التشكيل المعرفي للمتلقي، مستفيدة من آثار التعرض الطويل المستمر المتكرر للرسالة الإعلامية الموجهة، والتي تجد الاهتمام باعتبارها مصادر أساسية للمعلومات التي يتطلع إليها الناس.
3. **التنشئة والتطبيع الاجتماعي:** عصر الاتصال الجماهيري يجعل من وسائل الإعلام عاملاً جديداً من عوامل التوجيه والتنشئة، وبدأ ذلك الأمر بصورة متواضعة وإسهام يكاد يكون محدوداً، ومع ثورة الاتصال والتطور التقني لوسائل الإعلام؛ تبع ذلك تطور نوعي في البرامج والوسائل الإعلامية؛ لتصبح لها القدرة على الوصول إلى كل بيت، تخاطب الصغير والكبير، المتعلم والأمي، من خلال مضامين فكرية واتجاهات ثقافية تحمل برامج .. وفق نماذج متقدمة في العرض والمخاطبة، استطاعت أن تستأثر بالعديد من العقول والعواطف حتى استسلم الطفل لهذا الموجه الجديد الذي أصبح في بعض الأوقات يقوم بدور المعلم والمدرسة؛ بل إن البالغين أيضاً أصبحوا يتعاملون مع هذه الوسائل على أنها مصدر من مصادر المعلومات والتثقيف والاخبار ... حيث إن ما تحمله هذه الوسائل الإعلامية في تطورها التقني والنوعي الحديث، لا تخلو من قيم وموجهات تخدم فكر المرسل بهدف إحلال هذه القيم، أو إزالة وزعزعة هذه القيم، وغرس قيم أخرى، أي التدخل والتأثير في عملية التنشئة الاجتماعية وبوسائل غير مباشرة تتمثل في صياغة خبر أو تقديم فكاهة أو عرض أحداث مسلسل أو مسرحية أو حتى برنامج تعليمي.
4. **الإثارة الجماعية:** قدرة الوسيلة الإعلامية على مخاطبة جماهير عرضية في وقت واحد، بحيث يمكن توجيه هذه الجماهير نحو هدف أو قضية معينة، كما يحدث في حالات استنفار وسائل الإعلام لاستنهاض الحس والوطني في المواقف الوطنية والقومية.
5. **الاستثارة العاطفية:** يعيش الإنسان في هذه الحياة ويتعامل مع أحداثها ومستجداتها، من خلال التفكير العقلي القائم على المنطق والدليل والاستنتاج، بجانب المشاعر والأحاسيس التي تحركها

العاطفة والميول والرغبات، باعتبارها وسيلة مهمة من وسائل التأثير، فهي، أي وسائل الإعلام أصبحت تتمتع بقدرة فائقة في التعامل مع العواطف الإنسانية بأساليب مختلفة، يظهر ذلك بصورة أوضح فيما يقدم من أعمال درامية تخاطب المشاهد من خلال عواطفه بمواقف وأحداث تتميز فيه مشاعر الحب ومشاعر الكراهية، ومشاعر الغضب والرضا.(الحمداني،2015، ص131-138).

وبحسب ملاحظة الباحث تتنوع الوسائل في غرس المعايير الاجتماعية التي تضعها الجهات العليا في المجتمع ممثلة في النخب الحاكمة، "وتعمل على الترويج لها عن طريق وسائل الإعلام والقنوات ذات الثقافة الجماهرية – وهذا الغرس المخطط – لا يتم بالضرورة من خلال الإكراه المباشر؛ بل من خلال سلطة غير مسيسة، يمكن أن تكون جهات مسؤولة عن تطبيق القانون، أو شخصيات في المجتمع لها نوع من السلطة، مثل: القضاة، التربويون، الإعلاميون، وغيرهم"(البشر،1429هـ، ص22)، إلا أن التلفزيون كوسيلة إعلامية يلعب الدور الأكبر في الغرس الأيديولوجي، وقد "أكدت الدراسات الإعلامية على قدرة التلفزيون على الغرس، وذلك من خلال عدد من الافتراضات العلمية الآتية"

1. يشكل التلفزيون نظاماً ثقافياً متماسكاً في الظاهر؛ لأنه يمثل الاتجاهات السائدة في المجتمع، ثبات وتماسك العالم الرمزي في التلفزيون يعبر عن ثبات وتماسك النظم السياسية والتجارية والقيمية التي تقف وراء ثبات العالم الصوري.
2. التلفزيون وسيلة مميزة مقارنة بالوسائل الأخرى القادرة على تقديم المعلومات والاتجاهات والصور المعبرة عن الأفراد والفئات، والمعايير الثقافية الشائعة تصل لكل الناس بدون مجهود، ويجذب الملايين بدون تكلفة أو مهارات عالية عند التعرض.
3. نظم الرسالة العامة للتلفزيون والتي تعكسها إجابات الجمهور من خلال المسح الإعلامي للمشاهدة تقدم دليلاً عملياً على قدرة التلفزيون على الغرس.
4. دراسة الصورة الذهنية الشائعة عند الناس وخاصة أصحاب المشاهدات الكثيفة، أكدت دور التلفزيون في نقل الصورة الذهنية، وبناء الأفكار والأفعال الخاصة على المدى البعيد.
5. الاختراعات التكنولوجية الحديثة: الانترنت، التلفزيون التفاعلي، شبكات التواصل الاجتماعي، الأسواق الاستهلاكية، الرفاهية، كل هذه المسائل تساعد وتدعم عملية وفكرة الغرس وأهدافه المتنوعة والمتعددة.(الجويلي،2015، ص232)

فالتلفزيون كما يراه الباحث هو أكبر معرض لعرض الأخبار والمنوعات المختلفة التي تساعد على توعية المشاهدين بمختلف طبقاتهم وأعمارهم وتوجهاتهم الأيديولوجية، وهو جهاز ربط مجتمعي مهم لربط المجتمع بما يدور حوله من وقت لآخر، وبما أنه أعظم وسيلة اتصال جماهيري وله دور رائد في التغير المجتمعي وغرس الأيديولوجيا كما تقدم؛ لابد أن تكون له أهداف توعوية تعمل على تحقيقها من خلال برامج المشاهدة ومن تلك الأهداف:

1. **الفهم: وينقسم إلى قسمين:**

- فهم ذاتي: ويعني فهم الفرد للقيم والمعارف والعادات والمعتقدات الاجتماعية والتي تسهم في خبراته الشخصية.
- فهم اجتماعي: ويعني فهم الفرد لوظائف المجتمع الذي يعيش فيه ويوضح مؤسساته المتنوعة.

2. **التوجيه: وينقسم إلى نوعين.**

- توجيه سلوكي: ويعني اكتساب الفرد للمعلومات الخاصة بتوجيه سلوكي من المجتمع؛ لاتخاذ السلوك الملائم لتوقعات وقيم المجتمع. "تطبيع اجتماعي"
- توجيه تفاعلي: ويعني اكساب الفرد للمعلومات الخاصة بإكساب مهارات الحوار والتفاعل مع أفراد ومؤسسات المجتمع.
- كذلك يعود الاعتماد على وسائل الإعلام إلى حصول الفرد على المعلومات التي تفسر الواقع من حوله، وتساعده على تفهم الأزمات والتفاعل معها واكساب القيم والمعايير والاتجاهات القائمة في المجتمع.(الجويلي،2015، ص236،).

كما أن لوسائل الإعلام أدوار معرفية تقوم بها يمكن تلخيص أهما في الآتي:

1. إزالة الغموض: يحدث الغموض في المجتمع نتيجة عدة أسباب منها:

أ/ الأزمات: فالأزمات تجعل الجمهور يتعرض بصورة أكبر لوسائل الإعلام؛ لرغبة أفراده في الحصول على مزيد من المعلومات تجاه الأزمة أو الخطر الناتج أو المتوقع حدوثه نتيجة الأزمة.

ب/ الكوارث: تحدث الكوارث نتيجة ظروف طبيعية غير متوقعة، تفاجئ المجتمعات، تحدث نتيجة بعض الحوادث غير المتوقعة في المجتمع مثل أعمال العنف والارهاب والاغتيال.

ج/ التغير الاجتماعي: يحدث أيضاً الغموض نتيجة للتغيرات الحادثة في المجتمع- كما يجري الآن في الدولة السودانية منذ العام 2019حتى العام2025- خاصة المجتمعات التي تشهد عمليات تنمية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

2. تشكيل الاتجاهات: يستخدم الأفراد وسائل الإعلام في تشكيل الاتجاهات نحو القضايا المثارة في المجتمع وقد حدث ذلك كثيراً بأن ساهمت وسائل الإعلام في تكوين اتجاهات الأفراد نحو قضايا مثل – قضية إشعال حرب15 أبريل2023 في العاصمة الخرطوم، وكذلك - مثل مشكلات البيئة، أزمات الطاقة، الفاسد السياسي، الدعاية لرموز سياسية.
3. ترتيب الأولويات: تعلب وسائل الإعلام دوراً في ترتيب أولويات الجمهور الذي يعتمد على تلك الوسائل في معرفة القضايا البارزة، والمشكلات المحلة من بين القضايا والموضوعات المطروحة في المجتمع.
والمتتبع للقضايا السياسية السودانية الراهنة المتعلقة بوقف الحرب وتشكيل الحكومة المدنية، يلاحظ الدور الكبير للإعلام السوداني في ترتيب الأولويات، بتقديم تشكيل الحكومة على وقف الحرب. الأمر الذي يشير إلى عظمة دور الإعلام في تثبيت الأيديولوجيا، وفي تشكيل الرأي العام وفي ومحاولة توجيهه نحو ما تريد النخبة الحاكمة.
4. اتساع المعتقدات: تساهم وسائل الإعلام في توسيع المعتقدات التي يدركها الفرد في المجتمع؛ لأنهم يتعلمون عن أماكن وأشياء عديدة من وسائل الإعلام، ويتم تنظيم هذه المعتقدات في فئات تنتمي إلى: الأسرة أو الدين أو السياسة، بما يعكس الاهتمامات الرئيسة للأنشطة الاجتماعية.

5. التأثير في القيم: القيم هي مجموعة المعتقدات التي يشترك فيها أفراد جماعة ما ويرغبون في ترويجها والحفاظ عليها، مثل: الأمانة، الحرية، المساواة، التسامح، وتقوم وسائل الإعلام بدور كبير في توضيح أهمية القيم.(الجويلي،2015، ص237-238).

وتتزايد الاهتمام في الدراسات الإعلامية الحديثة بموضوع الأيديولوجيا في الإعلام؛ ومرد ذلك الاهتمام إلى عاملين رئيسين: الأول أن الرسالة الإعلامية باتت متغيراً هاماً في صياغة وعي الجمهور ومواقفهم تجاه القضايا التي تعرضها وسائل الإعلام بكرة وعيشاً. وأهمية الرسالة الإعلامية تنبع من اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام بشكل أبكر مما كان الأمر عليه في وقت مضى... ثانياً: إدراك القائمين على الوسيلة الإعلامية وصانعي رسالتها لهذا الاعتماد الكبير من الجمهور على الإعلام، تأثيره في وعيهم ومعارفهم ومواقفهم واتجاهاتهم، وقدرته على صياغة الرأي العام بالطريقة التي يريد القائم بالاتصال، فكان الاهتمام بأيديولوجيا الرسالة الإعلامية وما تحمله من عقائد وأفكار في صدارة أولويات الوسائل الإعلامية، وبخاصة في المجالين الفكري والسياسي.(البشر، 1429هـ، ص6،7).

لكل ما تقدم يرى الباحث أن الاهتمام بوسائل الإعلام في الآونة الأخيرة يعزى إلى تعدد الأحداث والمتغيرات السياسية المصحوبة بالعنف العسكري، والتي تظهر بين الفينة في شتى بقاع العالم، والبعد التقني غير المسبوق في الأجهزة الإعلامية المختلفة، المستخدمة في نقل الأحداث؛ التغطية الشاملة لها، وأساليب المخاطبة الوجدانية، خاصة في مجال تكوين الرأي العام تجاه قضية من قضايا المجتمع المهمة؛ فضلاً عن تميزها بنقل الأخبار المهمة بأسرع ما يكون، وفي سهولة توحيد هذه الوسائل وتوجيهها نحو قضية سياسية معينة كما هو الحال في حرب 15 أبريل 2023؛ الأمر الذي جعل من الإعلام بوسائله المختلفة أن تتصدر الوسائل الأخرى في تكوين الأيديولوجيا في الأذهان، سواء كانت سياسية أو فكرية عقائدية. وبذلك قد أصبح الإعلام وما يحمله من الفكر الموجه آلية مهمة؛ بل في غاية الأهمية في التأثير على الوعي الجمعي، وأصبح أقوى معين في عملية التغير المجتمعي، وفي غرس القيم الأيديولوجية لدى الأجيال، وقد أدركت النخبة السياسية في الدولة السودانية هذا الدور الإعلامي الكبير والفاعل في القيام بهذه المهمة، فعمدت إلى استخدامها في التغير الأيديولوجي والمجتمعي على حد سواء، وذلك أن الهدف الأساسي للإعلام هو السعي إلى التأثير في الجمهور، وبحسب المتخصصين في هذا المجال، أن التأثير المطلوب لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت الرسالة الإعلامية تحمل بين طياتها فكرة أيديولوجية يبتغي نشرها. ولكل ما تقدم عن خصائص وسائل الإعلام وأدوارها المؤثرة يأتي تهتم النخب الأيديولوجية الحاكمة في الدولة السودانية بوسائل الإعلام بشكل خاص في نشر أيديولوجيتها وفي التغير الاجتماعي في الفترة من(1969-2025).

المبحث الرابع: انعكاسات التغير السياسي الأيديولوجي من(1969– 2025).

هذا المبحث يسعى إلى الإجابة عن السؤال الرابع في هذه الدراسة والذي نصه: "ما انعكاسات التغير السياسي الأيديولوجي من(1969– 2025). وكما تقدم أن النخب الحاكمة قد وظفت وسائل التغير المجتمعي "التعليم، والإعلام" في تغيير أيديولوجيا المجتمعات السودانية في الفترة من(1969- 2025) خمس مرات على الأقل، وذلك تبعاً للفلسفات المحددة لأهداف التعليم والإعلام ومسارهما، حيث جاءت عملية توظيف هذه المؤسسات متسلسلة تاريخياً كالآتي: "المرة الأولى كانت في العام(1969)، والثانية في العام(1984)، الثالثة في العام(1990)،

الرابعة في العام(2019)، والمرة الخامسة في العام(2025)". ومن خلال استقراء واقع تلك التغيرات المذكورة يحاول الباحث تلخيص أهم الانعكاسات التي نتجت جراء ها فيما يلي:

1. عدم وجود رؤية سياسية محددة:

افتقار الدولة السودانية إلى وجود رؤية سياسية محددة أدى إلى ميلاد صراعات سياسية أيدولوجية بين النخب حول السلطة، انعكست على استقرارها السياسي، فالدولة السودانية منذ استقلالها 1956 تعيش باستمرار في تغيرات سياسية أيديولوجية، إما "بانقلابات عسكرية، أو بثورات مدنية"، وعن استمرارية هذه الصراعات وخطورتها على وحدة الدولة وتماسكها وصف الزعيم الإفريقي الراحل نكروما السودان برجل أفريقيا المريض، ولم تكن أوضاعه قد تدهورت بعد، ولو أنه عاش - لما بعد ثورة 19 ديسمبر 2018، وحرب 15 أبريل 2023، لدرك أن المريض يوشك على النزع الأخير ... وأظن أنه إذا استمر الفرقاء السودانيون الذين يعنيهم مصير السودان على هذا المستوى المتدني من رد الفعل المطلوب للحشد والمواجهة بما يفوق قوة الفعل فعلى السودان السلام.(الشريف،2004، ص27)، هذه نظرة إلى السودان بعيون الآخرين. فاستمرار الفراق بين النخب الأيديولوجية؛ قد أفقرت الدولة المجتمع السوداني وأدخلت الدولة في عزلة سياسية واقتصادية إقليمية ودولية، وقرارات من مؤسسات قانون دولية شملت أفراد ومؤسسات الدولة، كل ذلك بسبب التغيرات السياسية المستمرة الناتجة عن الصرعات الأيديولوجية من جانب، أو الناتجة عن صراعات الهوية وتوابعها المتمثلة في التهميش والتنمية غير المتوازنة بين مركز الدولة وأطرفها، وغيرها من المشكلات من جانب آخر. ومن أعقد انعكاسات عدم وجود الرؤية السياسية الموحدة؛ وصول الفعل ورد الفعل بالنخب الأيديولوجية إلى إعلان حكومتين في شهر واحد وشهر يوليو(2025)، حكومة مقرها أقصى شرق السودان، تحت مسمى(حكومة الأمل)، وحكومة في أقصى غرب السودان، تحت مسمى(حكومة السلام) ومازال الحرب مستعرة بينهما.

1. عدم وجود فلسفة تربوية محددة:

هناك علاقات وصلات وثيقة بين الفلسفة والتربية، فبينما تمثل الفلسفة الإطار النظري لرؤى الإنسان وفكره، يمثل التربية المدرسية ميداناً لتطبيق تلك الرؤى، فالتربية عملية إنسانية؛ لذلك "تقرر المجتمعات الإنسانية الهدف من حياة الإنسان، سواء صدر هذا القرار عن الفكر الفلسفي الإنساني المحض، أو تم اشتقاقه من الموقف الفلسفي المستمد من الأديان السماوية المعروفة"(سعادة، وإبراهيم،2014، ص69).

فالمؤسسات التعليمية تقوم بترجمة فلسفة التربية إلى أهداف تربوية ومن ثم إلى خبرات تعليمية يكتسبها المتعلمون من خلال المنهج المدرسي أو البرنامج التعليمي؛ لذا لابد أن تستند العملية التعليمية في أي دولة إلى فلسفة تربوية محددة تهتدي بها في تحديد نوعية التربية التي يبتغيها المجتمع؛ وذلك أن فلسفة التربية لا تنبع من فراغ؛ وإنما تنبع من البيئة الاجتماعية؛ فكل مجتمع إنساني له أفكار ومعتقدات وعادات وتقاليد وقيم وموروثات ويريد أن يحافظ عليها لأنها تشمل هويته، ولذلك تنبع فلسفة التربية من نمط حياة المجتمع في زمن معين، وتكون هي المسؤولة عن توجيه السياسات التعليمية كلها.

ما تقدم هو من جهة العموم؛ أما من جهة الخصوص ففي حدود اطلاع الباحث لم يجد فلسفة تربية سودانية نابعة من البيئة الاجتماعية السودانية المتنوعة عرقياً، وثقافياً، ودينياً، ولغوياً، ومن الشواهد الدالة على ذلك ما أكده أحد خبراء التربية السودانية بأنه "منذ أن بدأ التعليم النظامي في السودان عام 1899 إلى عام 1992م لم تطبق فلسفة تربوية واضحة ومحددة المهام، ولم تكن هناك فلسفة تربوية بالمعني الدقيق

لكلمة "فلسفة"، واعتمد التعليم على الأسس التي وضعها المستعمر البريطاني في الفترة ما بين 1899 إلى 1956 استقلال السودان.(البشير،2005، ص88). ويرى الباحث أن عدم وجود فلسفة تربوية محددة مدعومة برؤية مستقبلية، تركت المجال واسعا أمام النخب الأيديولوجية الحاكمة لوضع سياساتها التعليمية الخاصة بها من أجل غرس قيمها الأيديولوجية وتنشئة الناشئة وتربيتهم عليها، وقد انعكس ذلك على التسرع في اتخاذ القرار المتعلقة بتغيير النظم التعليمية بعد كل تغيير سياسي أيديولوجي يصل إلى سدة الحكم، مما نتج عنه عدم الاستقرار في السياسات التعليمية، كما أن التركيز على غرس القيم الأيديولوجية أدى إلى غياب الخبرات الحياتية والجوانب الثقافية والمعرفية في البرامج التعليمية؛ الأمر الذي أثر سلباً على مخرجات العملية التعليمية، تمثلت في عدم قدرتها على تلبية حاجة المجتمع وسوق العمل.

2. عدم حيادية المؤسسات التعليمية والإعلامية:

إن من أهم انعكاسات التغير السياسي الأيديولوجي من(1969 – 2025). عدم حيادية "التعليم والإعلام"؛ وذلك أن كل تغيير سياسي أيديولوجي يجعل من المؤسسات التعليمية والإعلامية وسائل موجهة لتحقيق أهدافها الأيديولوجية؛ ويحدث انطلاقاً من رفضها وعدم قبولها للسياسات التعليمية المنفذة حالياً، وهذا الرفض أو عدم القبول لا يستند على معايير موضوعية يتطلبها سوق العمل، أو احتياجات المجتمع ومشكلاته، أو بناءً على قدرات المتعلمين وميولهم؛ بقدر ما يستند التغيير إلى الرغبة في إزالة قيم أيديولوجية وإبدالها بقيم أيديولوجية تنطلق منها النخبة الحاكمة الجديدة؛ وبهذه النظرة غير الموضوعية أصبحت المؤسسات التعليمية والإعلامية غير محايدة؛ والشاهد على ذلك الفلسفات التي قامت عليها سياسات التغيير من أجل غرس القيم الأيديولوجية والتمكين الأيديولوجي في الفترة من(1969-2025).

علماً بأن التغيير الذي يستهدف السياسات التعليمية؛ كذلك يشمل السياسات الإعلامية؛ وذلك أن التغير الاجتماعي الذي يوظف "التعليم والإعلام" كوسائل في تحقيقه، يقصد به: "كل تحول يحدث في النظم والانساق والأجهزة الاجتماعية، سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة. ولما كانت النظم في المجتمع مترابطة ومتداخلة ومتكاملة بنائياً ووظيفياً، فإن أي تغير يحدث في ظاهره لابد وأن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة".(أستيتية،2010، ص19). وتمشياً مع هذا المفهوم الشامل لمعنى التغيير الاجتماعي، يلاحظ الباحث عند ممارسة النخب الحاكمة لهذا المفهوم؛ أيضاً التغيير الذي يقومون به يكون شاملاً لكافة مناحي الحياة في المؤسسات الرسمية والشعبية، يشمل أفراد وجماعات، بالإزالة وبالإحلال والإبدال، علي سبيل المثال إجراءات التمكين في بداية حكم الإنقاذ 1989، وقرارات وإزالة التمكين في بداية الفترة الانتقالية لحكومة الثورة 2019، وغيرها من أساليب التغيير الأيديولوجي في جوانبها المعنوية والمادية.

3. التعدد الأيديولوجي:

إن اهتمام النخب الحاكمة بوسائل التغيير الاجتماعي (التعليم، والإعلام) بغية تطبيع الناشئة على قيمها الأيديولوجية من أجل المحافظة على سيطرتها وهيمنتها السياسية؛ ومع استمرار التغيرات في الأنظمة السياسية الحاكمة بسبب الصراع حول السلطة؛ هذه التغيرات المتسارعة أظهرت بمرور الزمن هشاشة وضعف في المرجعيات الأيديولوجية لدى بعض النخب، أدى إلى انشقاقات نخبوية داخل التنظيمات السياسية وخروجها عن الطاعة؛ ومن ثم ظهور أيديولوجيات متعددة ومتنافرة؛ ومن الشواهد الدلة على ذلك انقسام الأحزاب

السياسية التقليدية ذات الصبغة الأيديولوجية العقائدية الدينية، في الآونة الأخيرة إلى أحزاب أيديولوجية فرعية متنافرة، تتصارع فيما بينها حول السلطة.

4. عدم قبول الآخر المختلف أيديولوجياً:

إن عدم وجود دستور محدد يؤسس لنظام الحكم الدولة السودانية أدى إلى حدوث صرعات أيديولوجية بين النخب الفكرية حول السلطة، وقد نتج عن ذلك حدوث أخطر أزمة سياسية واجتماعية في السودان، وخطورة هذه الأزمة تتجلى في عدم قبول الآخر المختلف أيديولوجياً، أو اثنياً أو جهوياً، أو قبلياً. ومن الشواهد الدالة على ذلك، الصراعات الأيديولوجية بين طلاب الجامعات، وبين النقابات المهنية، وبين النخب الفكرية والسياسية؛ وعلى المدى القريب الاصطفاف والتحشيد الذي يشهده المجتمع السوداني منذ تغيير السلطة بعد ثورة 19 ديسمبر، حيث يرى الباحث أن هذه الصراعات الأيديولوجية أدت إلى تقسيم النخب السياسية المدنية إلى أجسام متنافرة، ابتداءً من تقسيمات الحرية والتغيير(قحت) إلى "الكتلة الديمقراطية، والمجلس المركزي" والانقسام بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع الذي بموجبه اندلعت حرب 15 أبريل 2023، والتحشيد حول الحرب، وفشل كافة المحاولات الإقليمية والدولية لإيقافها بسبب التنافر الأيديولوجي المتعمق في دواخل النخب الفكرية والسياسية، رغم الأزمة الإنسانية الحادة التي يعيشها المجتمع السوداني المتمثلة في استمرار النزوح، وفقد الأرواح والممتلكات، وتدهور الظروف المعيشية لأغلبية السودانيين في الداخل والخارج، وتوقف التعليم تماماً في بعض الولايات طيلة فترة الحرب، وحصار بعض المدن، وتهديد استمرارية الأزمة بانشطار جزء آخر من مساحة السودان؛ إن لم يوجد لها حل عاجل، خاصة مع فكرة تكوين حكومة موازية لحكومة "الأمل" الوليدة في بورتسودان.

5. نزاع الهوية:

"تمثل الهوية الوطنية أحد المرتكزات التي تشكل العمود الفقري لكيان المجتمع وتعمل الدول على تعزيزها لدى الأفراد لتجنبهم خطر أزمة الهوية أو اغتراب الهوية".(الربعاني،2017،ص5)؛ إلا أن ذلك لم يحدث في الدولة السودانية، فمنذ فجر الاستقلال أفرزت صراعات النخب الأيديولوجية أزمة الهوية التي أدت إلى طغيان هوية اثنية بعينها وإلغاء الهويات الأثنية الأخرى، وعلى إثر ذلك أصبح نزاع الهوية أزمة تاريخية في الدولة السودانية عصر التكوين، ولا يزال الصراع حولها مستمر؛ ومن بواكير إفرازات تلك الأزمة؛ بداية الحرب في جنوب السودان في العام 1955 قبل الاستقلال، والتي وصفت "بأنها كانت صداماً بين الهويات، أو كما وصفت بأنها كانت حرب بين أناس يرتدون ريش النعام، وأناس يلبسون العمائم.(عفيفي،2006، ص13) ومن قبلها ظهور "حركة الكتلة السوداء في العام 1948، وقد أخذت ذلك الاسم لإظهار سواد الأصل الأفريقي للأمة السودانية".(الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال، المنفستو.(2017).

حيث جاء التأكيد على طغيان هوية اثنية معينة على الأخريات في أول خطاب لحكومة السودان "عند أول تعريف بالسودان كدولة مستقلة أمام جامعة الدول العربية، فقد ذكر وزير الخارجية آنذاك أن السودان في الأساس جزء أصيل من العالم العربي؛ لذلك كان استعجالنا في الدخول إلى الجامعة العربية فور إعلان الاستقلال، وعلاقتنا بالدول العربية لن تجعلنا نفقد إدراكنا لروابط صلاتنا الأفريقية، فسوف ننظر دائماً جنوباً نحو أفريقيا تقوية لعلاقاتنا مع مختلف شعوب أفريقيا".(الجاك،2014، ص37) وهذا هو أول خطاب

رسمي خارج الدولة بعد الاستقلال عام 1956 مباشرة، عُرف فيه الهوية السودانية بأنها هوية عربية، ومن ثم انضمامه إلى جامعة الدول العربية، إلا أن السودانيين ذوي الأصول الأفريقية لم يقبلوا بهذا التعريف؛ ومن ثم انطلقت الصراعات بين النخب حول الهوية.

هذه الصراعات أشار إليها زعيم الحركة الشعبية الراحل جون قرنق في خطاب ألقاه في اجتماع بين الحركة الشعبية، وبين القوى السياسية الشمالية بكوكدام في مارس 1986، حيث أشار إلى ذلك بقوله: "إن قضيتنا الرئيسة تتمثل في أن السودان ظل ولا يزال يبحث في وجدانه عن هويته الحقيقية، عند فشلهم يلجأ السودانيون إلى العروبة، وعند فشلهم في ذلك يلجؤون إلى الإسلام كعامل للوحدة.(دينق، ص31)

ويصف أحد أطراف نزاع الهوية في السودان أنه "داخل الإطار السوداني كلما أكد السوداني الشمالي على عروبته، كلما أمن السوداني الجنوبي على أفريقيته كهوية مغايرة، لهذا فإن العناصر الدالة على الهوية قد تم تحويلها في الشمال والجنوب من عالم إدراك الذات الحميد والمقبول إلى الزج بها في المسرح السياسي للقضايا القومية المتنازع عليها، مع ارتباط ذلك بتبعيات تخطيط واقتسام السلطة والثروة والمكتسبات الأخرى".(دينق،2021 ص11) كل هذه الشواهد تدل على تأثير الأيديولوجيا النخبوية في بروز هذه الأزمة وارتباطها بقضايا أخرى كقضية التهميش، والثروة والسلطة، واختلال التنمية، وغيرها من القضايا.

أهم النتائج:

1. تأكيد واقع توظيف النخب الحاكمة لوسائل التغير الأيديولوجي في تغيير الأيديولوجيا من (1969-2025) خمس مرات، وجاء هذا التوظيف في تسلسل تاريخي كالآتي: "المرة الأولى في العام(1969)، والثانية في العام (1984)، الثالثة في العام (1990)، الرابعة في العام (2019)، والمرة الأخيرة في العام (2025).
2. أهم وسائل التغير الأيديولوجي التي وظفت في التغير المجتمعي من (1969-2025)، هي "التعليم، والإعلام"؛ حيث تحولت وظائفها إلى التطبيع والترويض العقائدي من أجل تأكيد هيمنة السلطة السياسية على نظامها الفكري السائد في المجتمع.
3. اهتمت النخب الحاكمة بتوظيف "التعليم والإعلام" في التغير المجتمعي من (1969-2025)؛ لأن الدولة يمكنها أن تتدخل مباشرة في ترسيخ أيديولوجيتها، من خلال توجيه الفعاليات المدرسية والإعلامية في بناء القيم الأيديولوجية المطلوبة؛ بغية تطبيع الناشئة على أنظمتها الأيديولوجية من أجل المحافظة على سيطرتها وهيمنتها السياسية.
4. يتلخص أهم انعكاسات توظيف وسائل التغير الأيديولوجي (التعليم، والإعلام) من (1969– 2025)، في عدم وجود فلسفة تربوية محددة ورؤية إعلامية محايدة، وضعف مخرجات التعليم في كافة مستوياته، وعدم حيادية السياسات التعليمية والإعلامية، التعدد الأيديولوجي، وعدم قبول الآخر المختلف أيديولوجياً. ونزاع الهوية.
5. نزاه الهوية: أفرزت صراعات النخب الأيديولوجية إلى أزمة الهوية التي أدت إلى إثبات هوية اثنية بعينها، وإلغاء الهويات الأخرى.

التوصيات:

انطلاقاً من التنائج التي توصلت إليها الدراسة يقدم الباحث التوصيات التالية:

1. توظيف وسائل التغير الاجتماعي(التعليم، والإعلام) في الفترة (1969-2019) خمس مرات من أجل غرس القيم الأيديولوجية يتطلب من القائمين على أمر التعليم والإعلام مراجعة سياساتهما في تلك الفترات والخروج بسياسات تعليمية وإعلامية محايدة بعيدة عن الأيديولوجيا السياسية.
2. العمل على إيجاد قوانين تمنع توظيف "التعليم" وتوجيه فعالياته من أجل ترسيخ النخب الحاكمة أيديولوجيتها بغية تطبيع الناشئة على أنظمتها الأيديولوجية من أجل المحافظة على سيطرتها وهيمنتها السياسية.
3. إيجاد قوانين تمنع النخب الأيديولوجية الحاكمة من أن تتدخل في فعاليات الإعلامية من أجل ترسيخ أيديولوجيتها للتطبيع على أنظمتها الأيديولوجية وللمحافظة على سيطرتها وهيمنتها السياسية.
4. العمل على إيجاد دستور دائم للدولة السودانية تعكس رؤيتها السياسية يعالج سلبيات انعكاسات توظيف وسائل التغير الأيديولوجي في الفترة من(1969– 2025)، المتمثلة في عدم وجود فلسفة تربوية ورؤية إعلامية محددة، وعدم حيادية السياسات التعليمية والإعلامية، وضعف مخرجاتهما وعدم مقبوليتها للجهات ذات الصلة، والتعدد الأيديولوجي، وعدم قبول الآخر المختلف أيديولوجياً.
5. يتميز السودان بتعدد الهويات العرقية والثقافية والدينية واللغوية؛ هذا الأمر يتطلب إيجاد دستور دائم يتحدد فيه صيغة توافقية تعالج أزمة نزاع الهوية التي أدت إلى إثبات هوية اثنية بعينها، وإلغاء الهويات الأثنية الأخرى.

المصادروالمراجع:

القرآن الكريم

إبراهيم، عبدالله عمران علي(2021) مجلة البحوث الإعلامية جامعة الأزهر، كلية الإعلام، العدد التاسع والخمسين، ج1.

أبو شهيري، سعود عبدالعزيز(2021)مجلة البحوث المالية التجارية، المجلد22، العدد الثاني.

آدم، أسماء حسين(2013) دور التعليم في تنمية السلام الاجتماعي وترقيته. جامعة الخرطوم. المؤتمر السنوي للدراسات العليا والبحث العلمي – الدراسات الإنسانية والتربوية. مداولات المؤتمر. المجلد الثالث.

أستيتية، دلال ملحس(2010) التغيير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر والتوزيع.

استيتية، دلال ملحس2010، ص19، التغير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر والتوزيع)

بدران، شبل(2015) قاعدة بيانات شمعة.

البشر، محمد بن سعود(1429ه)، أيديولوجيا الإعلام، دار غيناء للنشر

بن سعد، علي(مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين).

التعليم في السودان ضحية النظم السياسية الأيديولوجية، بموقع الراكوبة (:www.alrakoba//https)

التقرير المقدم إلى المركز العالمي للتعليم في جنيف(2008)

الجاك، عبدالمنعم عبدالوهاب(2014)الهوية الوطنية والدولة الدينية في السودان ط2. الناشر: مشروع الفكر الديمقراطي.

الجويلي، على عزام(2015) الإعلام الجماهيري، دار غيداء للنشر والتوزيع.

الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال(2017)المنفستو.httpsllsplmnnet تاريخ آخر زيارة 26 يوليو2025.

حسن، الطاهر محمد عوض الله(2010) من أجل إصلاح حزبي: علل وأمراض الأحزاب السودانية.RAWAAFOR PRINTING

الحمداني، بشرى حسين(2015) الإعلام وثقافة التغيير في الثورات العربية، دار العالم العربي.

الحمداني، بشرى حسين،2014، ص59-60، الإعلام وثقافة التغيير في ظل الثورة العربية، دار العالم العربي، القاهرة).

الحياري، آلاء(2015) أصول التربية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. دار أمجد للنشر والتوزيع.

خالد، منصور(2014) النخبة السودانية وإدمان الفشل، ج1، الساق للنشر والتوزيع.

دخيل، عبدالسلام، وزياني، صالح(2022) مفهوم الأيديولوجيا وعلاقتها بالتعليم، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد11، العدد2.

الدليمي، عبدالرازق محمد(2012) مدخل إلى وسائل الإعلام الجديد، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

دينق، فرانسيس(2001) ترجمة عوض حسن محمد أحمد، صراع الرؤى - نزاع الهويات في السودان بين الدين والهوية، مركز الدراسات السودانية، الخرطوم

الربعاني، أحمد(2017) اتجاهات طلبة التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان نحو الهوية الوطنية. مجلة الدراسات التربوية والنفسية. (جامعة السلطان قابوس. مجلد11. العدد1.

سعادة، جودت أحمد، وإبراهيم، عبدالله محمد(2014) المنهج المدرسي المعاصر، دار الفكر ناشرون وموزعون.

الشريف، يوسف(2004) السودان وأهل السودان. أسرار السياسة وخفايا المجتمع دار الشروق.

عفيفي، الباقر(2006) ما وراء دارفور. الهوية والحرب الأهلية في السودان، ترجمة محمد سليمان. القاهرة مركز دراسات حقوق الإنسان.

علي أسعد، وطفة(2021) بيداغوجيا المدرسة ومتلازمة التطبيع الأيديولوجي، مجلة التربية، جامعة الأزهر.

علي، حسين(2011) العلم والأيديولوجيا بين الإطلاق والنسبية، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع.

في السودان ضحية النظم السياسية الأيديولوجية https://www.alrakoba.net

فياض، حسام الدين،2024، ص5،6، نظرية فلفريدو بانتيو عن صعود وسقوط النخب السياسية. دارسة تحليلية نقدية في نظرية الصراع الاجتماعي.

فيريول، جيل، ترجمة أنسام محمد الأسعد(2011) معجم مصطلحات علم الاجتماع. دار ومكتبة الهلال بيروت.

قراملكي، محمد رضا خاكي، 2020، ص203، الأيديولوجيا دراسة في المصطلح والمفهوم وحقوق الاستعمال، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العراق.

القراي، عمر أحمد(2019) مؤتمر حول قضايا التعليم: Sudan News AgencYuTupe

كبوش(1990) مؤتمر سياسات التربية والتعليم، جهورية السودان، وزارة التربية والتعليم.

ليمان، أنور عبدالله(2022)السياسة التعليمية في السودان، والرؤى المستقبلية، الناشر-موقعFOULA BOOK

محمد مزمل، البشير(2005) المناهج العامة، منشورات جامعة السودان المفتوحة.

محمود، وسليمان، 1990) مؤتمر سياسات التربية والتعليم، جهورية السودان، وزارة التربية والتعليم.